



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة السادسة - الدورة الربيعية 2003م - العدد: 03

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 03 محرم 1424هـ
الموافق 06 مارس 2003م

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الثانية: ص 03
■ تقديم أسئلة شفوية .
- 2- ملحق: ص 37
■ سؤالان كتابيان

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الخميس 03 محرم 1424هـ
الموافق 06 مارس 2003م

النظام الداخلي لمجلس الأمة.
أحيل الكلمة إلى السيد حبيب دواقي، عضو مجلس
الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير التشغيل
والتضامن الوطني فليفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة الحضور السلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي وزير التشغيل والتضامن الوطني، طبقا لأحكام
المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون
العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 8 مارس من سنة 1999،
المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس
الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين
الحكومة؛

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا حول
المشردين والمختلين عقليا (Les sans domiciles fixe
et les handicapés mentaux).

سيدي الوزير، إن ظواهر البؤس، الحرمان والإقصاء
انتشرت بسرعة مدهشة في مجتمعنا، وأصبحت تشمل
النساء والرجال وفي بعض الأحيان عائلات كاملة
تجد نفسها في الشوارع، بدون أدنى وسائل المعيشة
وفي انعدام الأمن. كل هذا بسبب مأس عائلية وظروف
اجتماعية مختلفة نذكر من بينها الطلاق.

إن الشارع يبقى المأوى الوحيد للمتشردين أو
المواطنين بدون مأوى والمختلين عقليا، فهؤلاء يفضلون
التمركز في الشوارع الرئيسية للمدن الكبرى، كالجائز
العاصمة أين يبحثون عن قسط من الأمان والمواساة،
حيث أن شتاء هذه السنة على وجه الخصوص كان
قاسي البرودة بالنسبة لهم.

إن حجم هذه الظاهرة المأساوية يبدو مستهاناً من

الرئاسة: السيد عبد الرحمن بلعياط، نائب رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: – السيد الطيب بلعيز، وزير التشغيل
والتضامن الوطني.

– السيد نور الدين بوكروح، وزير
التجارة.

– السيد محمد ترباش، وزير المالية.

– السيد عبد المجيد عطار، وزير
الموارد المائية.

– السيد مصطفى بن بادة، وزير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
والصناعة التقليدية.

– السيد نور الدين طالب، وزير العلاقات
مع البرلمان.

– السيد رشيد بن عيسى، وزير منتدب
لدى وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
مكلف بالتنمية الريفية.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الحادية
عشرة صباحاً.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم،
الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم وكذلك
بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم توجيه أسئلة شفوية
إلى ممثلي الحكومة وذلك طبقاً لأحكام المادة 134 من
الدستور والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي
رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات
الوظيفية بينهما وبين الحكومة وكذا المادة 76 من

علي اتخاذ الشارع كماوى لأسباب اجتماعية أو عائلية، والبعض الآخر قذفت به الأقدار بمناسبة زلة أو جنحة أو جرم. ووعيا بخطورة هذه الآفة الاجتماعية على المجتمع بصفة عامة وعلى الفرد بصفة خاصة فإن السلطات العمومية لم تتوان في ترشيد التجارب التي سعت لاحتواء ظاهرة التشرد والأشخاص بدون مأوى والتي تعد مع الأسف عابرة للقارات ومست وتمس كل البلدان الفقيرة منها أو الأكثر رخاء. وعلى إثر دراسة استطلاعية قام بها قطاعنا منذ سنوات قصد التعرف الدقيق على ظاهرة أطفال الشوارع والتفكير في السبل الأنجع الكفيلة بالتخفيف من حدة انتشارها، تم إحداث مصلحة اجتماعية للإعانة الطبية المستعجلة لأطفال الشوارع أو ما يسمى بـ (enfants Le SAMU social pour) على مستوى دار الرحمة بالعاصمة على أن يعمم هذا الترتيب، في مرحلة ثانية، على المدن الكبرى التي تعاني من نفس الظاهرة. فضلا عن ذلك يتم التكفل بالإقامة للأطفال في الخطر المعنوي والطفولة المسعفة عبر 63 مركزا متواجدا على مستوى التراب الوطني.

سيدي الرئيس الفاضل، سيداتي، سادتي أعضاء المجلس الموقر، بخصوص الظاهرة المأساوية التي يعيشها الأشخاص بدون مأوى خاصة خلال هذا الموسم الشتوي والتي شكلت، سيدي نائب رئيس مجلس الأمة، صلب موضوع تساؤلكم، فبودي أن أعلمكم بهذا الشأن أن قطاعي الوزاري عجل بتاريخ 12 جانفي من السنة الجارية بالنزول إلى الميدان للتقصي والتكفل بالمتشردين ضحايا موجة البرد الشديد التي اجتاحت هذه السنة بعض مناطق البلاد. وعلى ضوء ما لمسناه من معاناة هذه الفئة في شوارع المدن قمنا بتنصيب خلية أزمة قطاعية تنسيقية وتنفيذية لعملية سميت «تضامن مع الأشخاص بدون مأوى» تمتد من 12 جانفي إلى نهاية شهر مارس 2003. وتتكون هذه الأخيرة من ممثلين من الهيئات الوزارية والهيئات الوطنية المعنية أي المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للحماية المدنية إلى جانب ممثلين عن الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية والحركة الجمعوية العاملة في الميدان. وبالفعل سمحت

طرف السلطات المعنية. والجهود المشكورة المبذولة من طرف وزارة التشغيل والتضامن الوطني، الحماية المدنية والهلال الأحمر الجزائري الذين نظموا هذه السنة حملة لإطعام هذه الفئة من المواطنين سميت بـ «حساء الشتاء» تمتد من 14 ديسمبر 2002 إلى 31 مارس 2003، بعيدة على أن تكون في مستوى هذه المأساة. فبالإضافة إلى سوء تسيير مراكز الإيواء لهؤلاء الأشخاص مثل المصالح الاجتماعية للإعانة الطبية المستعجلة (Les SAMU sociaux) فإن عدد هذه الأخيرة غير كاف.

أمام هذه الوضعية التي لا يمكن التغاضي عنها في وطن مثل الجزائر، ماهي الإجراءات التي تتوي أخذها وزارة التضامن الوطني بالمساعدة مع المؤسسات المعنية للتكفل بطريقة فعالة ومنظمة على مد طويل بهذه المأساة الاجتماعية وعلى وجه الخصوص إعادة إدماج المتشردين في المجتمع وحماية الطفولة؟
شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ دواقي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير، ممثل الحكومة للرد فليفضل مشكورا.

السيد وزير التشغيل والتضامن الوطني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس المحترم، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، سيدي نائب الرئيس طارح السؤال. إن سؤالكم سيدي نائب رئيس مجلس الأمة بشأن ظاهرة الأشخاص المتشردين وبدون مأوى لوجيه وهو يشكل فرصة ثمينة سانحة لي لاطلاعتكم على مختلف الترتيبات التي وضعت قصد التكفل بهذه الشريحة الهشة والحد من انتشار هذه الظاهرة.

سيدي الرئيس الفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، إن ظاهرة تشرد الأشخاص في شوارع المدن الكبرى وإن بدت للعيان متشابهة في مظاهرها فهي في الحقيقة متعددة الأشكال ومركبة فمنهم من تاه لأسباب مرضية مزمنة ومنهم من أجبر

وعلى وجه الخصوص داخل عائلاتهم إن وجدت. وفي هذا الصدد، لا شك أنكم تشاطروننا الاعتقاد بأن تحقيق ما نتوخاه من أهداف نبيلة لتحسين ظروف معيشة الأشخاص بدون مأوى والمتشردين وبالنتيجة الحفاظ على كرامتهم يستوجب منا جميعا تعبئة وتنسيق جهودنا وطاقاتنا والعمل خاصة على ضرورة اضطلاع المجتمع المدني بمسؤولياته كقوة تآطير واقتراح فاعلة في الميدان وتفضيل مبدأ التنسيق والتشاور مع السلطات العمومية.

وفي الأخير فضلا عن عناصر الإجابة هذه المتعلقة بسؤالكم، تجدر الإشارة إلى أن قطاعنا بصدد تنفيذ - في إطار عمل وزاري مشترك - برنامج تكفل بالمرضى عقليا المتشردين المعوزين وبدون مأوى وهذا بعد أن تم عرضه على السيد رئيس الحكومة الموقر للموافقة.

سيدي، وفي الختام أمني أن أكون قد أحطت بكل جوانب انشغالكم وأشكركم على حسن وكرم إنصاتكم وأسأل الله عز وجل أن يوفق جهودنا المبذولة جميعا لما فيه الخير لكافة مواطنينا بدون استثناء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطيب بلعيز، وزير التشغيل والتضامن الوطني وأسأل الأستاذ دواقي إن كان لديه تعقيب على هذا الجواب، فليتفضل.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير على توضيحاته، ملاحظاته وعلى الإجابة التي تفضل بهاردا على سؤالنا الشفوي. معالي الوزير،

أود مجددا، الإصرار على ضرورة تقييم حجم مشكل المتشردين أو الأشخاص بدون مأوى والمختلين عقليا في الجزائر، وذلك من أجل تحقيق سياسة تضامنية دائمة.

إن عملية التكفل بالمتشردين وبالمختلين عقليا، يجب أن تكون منتظمة ودقيقة، وذلك بتخصيص هياكل كافية على مستوى التراب الوطني، قادرة على استقبال هؤلاء الأشخاص طوال السنة وليس فقط في فصل

الجهود المتواصلة والمنسقة في المرحلة الأولى على تحديد الاحتياجات المادية والبشرية الواجب توفيرها لحسن سير العملية ميدانيا على المستوى الوطني. وركز أعضاء الخلية في المحطة الأولى لخطة عملهم على التدخل الاستعجالي والجواري الذي جسد بتوزيع وجبات غذائية ساخنة وفتح مطاعم وأماكن للإيواء على مستوى المراكز المتخصصة التابعة لقطاعنا الوزاري ومنح أغطية وملابس شتوية وتوفير الإسعاف الطبي الاستعجالي ومرافقة ثم متابعة الأشخاص المتشردين المصابين بأمراض مستعصية على مستوى المستشفيات. واستنادا لتقييم أولي للمعطيات الواردة من 26 مديرية للنشاط الاجتماعي للولايات إلى حد غاية النصف الأول من شهر فيفري كلفت هذه العملية مبلغ 10 ملايين دينار جزائري. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم أثناء الجولات الليلية للفرق المتنقلة إحصاء قرابة 300 شخص بدون مأوى بالشوارع الكبرى للجزائر العاصمة. ولقد جندت بغرض التكفل الاستعجالي بالحاجيات الآنية 4 سيارات إسعاف و9 حافلات مصغرة وضعت تحت تصرف الفرق المتدخلة المتكونة من 32 عنصرا متنقلا و42 عنصرا قارا.

كما خصص 198 مكانا للاستقبال على مستوى 5 مراكز متخصصة إلى جانب فتح 4 نقاط قارة لتحضير حوالي 450 وجبة غذائية علاوة على 300 وجبة ساخنة توزعها الفرق المتنقلة ليلا إلى جانب ذلك تقديم حوالي 15 غطاء و10 طاقيات و8 ألبسة يوميا. بالإضافة إلى ذلك تمت تعبئة فرق طبية تسهر على تقديم العلاج الأولي وفحص طبي لقرابة 27 شخصا في اليوم.

سيدي الرئيس الموقر، السيدات والسادة الأعضاء الموقرين، حرصنا على إدامة نشاطات خلية الأزمة سالفة الذكر ويقينا منا بخطورة الظاهرة لا سيما بعدما قمت شخصيا بمعاينة ميدانية في شوارع العاصمة قررت على إثرها توسيع نشاطات هذه الخلية إلى لجنة قطاعية مشتركة، مهمتها بالإضافة إلى المعالجة الظرفية للظاهرة، التفكير في اقتراح وبلورة برنامج وطني شامل على المديين المتوسط والبعيد يساعد على التخفيف من حجم وآثار هذه الظاهرة وذلك أولا بإعادة إدماج هذه الفئة الهشة تدريجيا داخل المجتمع

وضع توصيات هذه اللجنة موضع التنفيذ وبالنسبة لهذه الفئة سواء المتشردين أو الذين هم بدون مأوى أو الفئات الهشة المحرومة الأخرى هي كلها من أولويات أولويتي ومن أولويات برنامج الحكومة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير ومنتقل الآن إلى السؤال الثاني وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوديار، عضو مجلس الأمة ليوحه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير التجارة، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بوديار: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس الفاضل، زميلاتي زملائي المبجلين، السادة الوزراء المحترمين، السادة رجال الإعلام المحترمين، معالي وزير التجارة.

تمت المراهنة في برنامج الحكومة الذي نوقش في هذه القاعة والذي هو مستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية على تشجيع الاستثمار في حد ذاته وعلى خلق تحفيزات جمركية وضريبية وعقارية وتمت المراهنة كذلك على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ثبت عالميا أنها هي السبب وراء النهضة الاقتصادية بالنسبة للدول الكبرى، ففي أمريكا مثلا هناك 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في ألمانيا وفرنسا 3 ملايين، أما في الجزائر - مع الأسف الشديد - لم نحصل على الإحصائيات التي تضبط عدد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، إذن عالميا ثبت بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي ستلعب الدور الكبير في النهضة الاقتصادية إذ نجد على المستوى العالمي 90% من اليد العاملة تمتصها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنها إحصائيات عالمية؛ ثم تمت المراهنة على مسألة هامة وهي التجارة الخارجية وهذا هو بيت القصيد فيما يخص مسألة التصدير، لأن هذه القضية لديها علاقة بالميزان التجاري وباعتبار أننا طوال سنوات نعاني من مسألة الإستيراد، وحسب الإحصائيات غير المدققة أرى وحسب معلومات شخصية أنه لدينا في حدود 40 ألف تاجر مستورد وعشرة أو عشرون مصدرا فقط من بين

الشتاء بغرض إراحة ضمائرنا. إن جميع المعنيين بهذه الآفات الاجتماعية، مثل: الجماعات المحلية، وزارة التضامن الوطني، وزارة الصحة والجمعيات الخيرية يجب أن تعمل معا. كما أقترح أن يتم تخصيص إدارة تكلف بتنسيق جميع العمليات التضامنية تجاه الفئات المحرومة. إنه من الواجب مساعدة وتشجيع الجمعيات الخيرية الجديدة منها والفعالة على التكفل بصفة كاملة بهذه الفئة من المواطنين التي لم يرحمها القدر. وفي الأخير، بودي أن أشكر جزيل الشكر سيدي وزير التشغيل والتضامن الوطني على الجهودات الجبارة التي تفضل بها في التكفل بهذه الآفات الاجتماعية. شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ حبيب دواقي وأسأل الأخ السيد الطيب بلعيز، وزير التشغيل والتضامن الوطني إن كان يريد الإدلاء بتفاصيل أخرى، تفضل.

السيد وزير التشغيل والتضامن الوطني: شكرا سيدي الرئيس الفاضل.

باختصار أشكر مرة ثانية السيد النائب المحترم على هذه الفرصة الثمينة السانحة، وبدون إطالة قلت في مداخلتني إنني قد نصبت لجنة وطنية وزارية مشتركة هدفها إيجاد صيغة أو إيجاد معالم لسياسة وطنية كاملة شاملة تتكفل بهذه الفئة طيلة السنة وتعمل هذه اللجنة على قدم وساق وسوف تتوصل إن شاء الله إلى وضع خطة شاملة كاملة، توضع موضع التنفيذ. فيما يتعلق بإشراك الجمعيات الخيرية والإنسانية، أنا من الذين يؤمنون بأن المجتمع المدني لا بد أن يأخذ مصيره وأشجع هذه الجمعيات الخيرية والإنسانية إلى أبعد الحدود بشرط أنني أشجع البرامج لا الجمعيات وأنا من الناس الذين يؤمنون أن هذه الجمعيات تؤدي خدمات جليلة لهذا المجتمع ولأجل ذلك نعمل مع هذه الجمعيات والدليل على ذلك هو أنني قد قمت بعقد لقاء وطني لكل هذه الجمعيات وقد نصبت فوجا يسهر على

يجب أن تصل في أقرب وقت للمستورد مباشرة، هذه هي المسألة الخطيرة! هذا نموذج لأن هذه المؤسسة ليست هي الوحيدة التي تعاني من هذا الشيء إنما نجد عدة مؤسسات للجلود تعاني في الشرق إذ يقال لها يجب أن يتم تصدير البضائع عن طريق البحر لا البرّ ونجد إثرها المستثمر يكافح ويناضل! والمسألة الأخرى التي نعتبرها أيضا خطيرة هي أن المبلغ بالعملة الصعبة الذي حوّلته هذه الشركة الإيطالية التونسية إلى المستثمر، لم يصله عن طريق بنك الخليفة إلا بعد شهرين! وهذا بسبب البيروقراطية المنتشرة في بنوكنا وليس في الخارج! فالمستهلك التونسي، يبلغ له في الوقت ذاته لكن المستثمر الجزائري يقبض المقابل بعد أكثر من شهرين! تلكم هي الصعوبات فلماذا نخلق مثل هذه الصعوبات لمؤسسة صغيرة تشغل 30 عاملا وفي بلدية فقيرة ونحن نرفع شعارا كبيرا يحث على تشجيع التجارة الخارجية وتشجيع التصدير وتشجيع كذا وكذا فشعاراتنا في واد وعملنا والواقع في واد آخر!

وعلى هذا الأساس سيدي الوزير أطرح السؤال التالي وهو:

- ماهي الأسباب التي أدت إلى منع تصدير المنتجات الجلدية الجزائرية عن طريق البر؟ ولماذا لا يرفع هذا الحظر أو المنع ومن ثمّ ترخيص للمؤسسات المنتجة بحرية التصدير برا أو بحرا وذلك في إطار تشجيع التصدير وإعطاء فرصة للمنتجين الجزائريين لاكتساح الأسواق العالمية؟ وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ بوديار وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نور الدين بوكروح، وزير التجارة للرد فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فيما يخص السؤال الموجه من طرف السيد محمد بوديار والمتعلق بتقييد تصدير الجلود الخام عن طريق

الأشخاص المصدرين!
إن العملية الواقعة حاليا، لدينا بلدية صفصاف الوسرة الفقيرة التابعة لولاية تبسة، تبعد عن حدود تونس بـ 40 كلم، جاء مستثمر وأنشأ مؤسسة صغيرة في هذه البلدية الفقيرة وشغل 30 عاملا وهو يقوم حاليا بصناعة وتحويل الجلود (دباغة وصناعة وتحويل.... إلخ) وهو ينتج 5000 قطعة أسبوعيا ولديه - رغم كونها مؤسسة صغيرة - عقد تصدير مع شركة مختلطة إيطالية تونسية مقرها بتونس فقد فرضت وجودها في السوق العالمية، ومقر هذه المؤسسة الصغيرة المتواجدة ببلدية صفصاف الوسرة يبعد عن الحدود البرية التونسية بـ 40 كلم.

إن المشكل لا يقتصر على هذه المؤسسة فقط بل يتعلق بقطاع الجلود كاملا، لقد وقع هذا الأخير العقود ووصل إلى بوشبكة التي لا تبعد عن مكان إدخال البضاعة إلا بـ 40 كلم إلى تونس رغم أنه قد تلقى المقابل بالعملة الصعبة عن طريق البنك طبعاً، فليل له لا يمكنك إدخال بضاعتك عن طريق الحدود البرية ويجب أن يتم تصديرها عن طريق البحر! ما معنى تصديرها عن طريق البحر؟ يعني هذا القيام بنقلها من بلدية صفصاف إلى عنابة على مسافة 300 كلم ثم تبقى داخل الميناء 3 أو 4 أيام إلى أن تجد الباخرة التي يكون اتجاهها مارسيليا ثم تنتظر هناك الباخرة التي تتوجه إلى تونس لأن رحلة مارسيليا - تونس بواسطة الباخرة ليست يومية فيمكن أن تصل آنذاك بعد شهر. لكن إذا تم تصديرها عن طريق البر مباشرة فإنها تصل بعد 24 ساعة وماذا سيكلف هذا؟ إنها تكاليف باهظة تتمثل في:

- النقل البري من صفصاف إلى عنابة على مسافة 300 كلم،

- الشحن عن طريق البحر،

- التأمين البحري، مصاريف البحر.. إلخ.

في حين أن بإمكانه اختصار كل هذا من ناحية، ومن ناحية الوقت باعتبارنا في عصر السرعة، فبينما تصل البضاعة في مدة 24 ساعة تصل بعد شهر عن طريق البحر والناحية الثالثة والمهمة والخطيرة جدا هي أن هذه البضاعة قابلة للتلف لأنها جلود حديثة الصنع

يسمح بإجراء مراقبة صارمة لعمليات تصدير هذه المادة.
أخيراً، يجب التوضيح أن هذا الإجراء الذي يهدف إلى التضييق على تصدير هذه المادة لغرض توفيرها لصناعتنا الوطنية المحلية، إنما يخص تصدير الجلود الخام على وجه التحديد ولا يخص المنتجات الجلدية الأخرى التي تبقى حرة للتصدير وغير معنية بالإجراء المذكور.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير وأسأل السيد بوديار هل لديه تعقيب على هذا الرد؟ تفضل.

السيد محمد بوديار: سيدي الوزير، مع كامل احترامي فإن إجابتيكم غير مقنعة على الإطلاق، لماذا؟ لكي تأتيني بمبرر أن هناك ضعفاً في إمكانية المراقبة في الحدود وهذا من ضمن الأسباب التي تمنعنا لكي نسمح لمؤسسة صغيرة لكي تصدر منتجاتها فنجد أن هذا غير مبرر ويعني أن الدولة غائبة ويعني كذلك ليس لدينا لا دولة ولا مراكز عبور ببوشبكة تتمركز بها جمارك يمكنها القيام بالمراقبة أو أننا لا نثق بها! ولا أجد أن هذا بمثابة مبرر على الإطلاق، أو تقول لي إن إمكانيات المراقبة على الحدود البرية غير متوفرة أو أنه أصبح لدينا عجز في عملية المراقبة ولدينا إدارة ورجال الجمارك يعانون عجزاً في ذلك! لا أجد هذا كمبرر على الإطلاق لأن هذه المسألة عالمية ولا تقتصر على وطننا فقط، أظن أن هناك حدوداً برية ونقاط مراقبة برية ومراكز عبور برية فإن لم تستطع إدارة الجمارك القيام بمهمتها فمن الأحسن أن نزيلها فقط، ولا أعتقد أن هذا مبرر على الإطلاق فيما يخص المسألة الثانية وهي إثبات وجود التهريب، ما ذنب صاحب المؤسسة الصغيرة؟ هذا بالعكس إذ إنه يكافح التهريب لأنه يقوم بمبادرة التصدير الشرعي ليناكس المهريين، وسيكافح لأجل ذلك، بالإضافة إلى هذا تمنينا أن تجلب لنا قائمة تحوي عملية تهريب الجلود التي وقعت على مستوى الحدود البرية. لدي 25 سنة خبرة كمحامي لم أوكل في قضية واحدة لتهريب الجلود في

البر يمكن إفادتك بالتوضيحات التالية:
لقد بذلت بلادنا منذ الاستقلال استثماراً كبيراً في القطاعين العام والخاص من أجل إنشاء صناعة جلدية وطنية تتكفل بثمين ثروة وطنية وتوفير مواد استهلاكية للسوق الوطنية والخارجية.
إن هذا المجهود الاستثماري المعتبر قد واجه، مع تحرير التجارة الخارجية خلال العشرية الماضية، معضلة كبيرة تتمثل في غياب المادة الأولية الضرورية لسير الوحدات الصناعية المنشأة.

ولقد أثرت هذه الوضعية سلبيًا على التطور بل والسير العادي للصناعات الجلدية الوطنية، حيث تمخضت في كثير من الأحيان بضائع مناصب شغل وغلق وحدات صناعية بكاملها.

كما وجدت السلطات العمومية نفسها بعد طلبات الاستغاثة الصادرة عن متعاملي هذا القطاع أمام خيارين:

– إما التوقيف الكامل والتام لتصدير الجلود الخام، مع ما يمثله هذا الخيار من تراجع عن مبادئ اقتصاد السوق وحرية التجارة الخارجية.

– أو اتخاذ إجراءات بديلة من شأنها الحد من نزيف هذه المادة إلى الخارج والعمل على إبقائها محلياً قصد ضمان تموين عادي لوحدة الصناعات التحويلية مع ما ينجر على ذلك من آثار من قصد الحفاظ على مناصب الشغل ووسائل العمل وخلق الثروة مع إمكانية تصدير مواد ذات قيمة إضافية مرتفعة.

إن التشاور مع متعاملي القطاعين (العموميين والخواص) قد أفضى إلى اعتماد جملة من التدابير التي من شأنها تحقيق أدنى مستوى من الحماية وضمان ظروف السير العادي للصناعة الجلدية الوطنية.

لقد كان من بين التدابير المعتمدة توقيف تصدير الجلود الخام عن طريق البر وذلك لسببين:

1 – إثبات وجود تيار تهريبي لهذه المادة عبر الحدود البرية أضر كثيراً بصناعاتنا الوطنية كما سبق ذكره.

2 – ضعف تجهيز وإمكانيات المراقبة (غياب الموازين ووسائل المناولة لمادة حيوية مثل الجلود الخام ...) على مستوى مراكز المراقبة الحدودية البرية مقارنة مع مراكز المراقبة بالموانئ، هذا الضعف الذي لا

إيجاد الحل لمعضلة أو لمشكل لديه أبعاد وطنية وإيجاد حل لقضية خاصة أي لهذه الشركة المتواجدة في الحدود دائماً عندما تتخذ إجراءات حتى قبل أن أتواجد أنا بهذا القطاع فإنها تتخذ على أساس وهذا هو المبدأ الذي يؤسس كل القوانين، بأن يكون له بعد عام ويأخذ بعين الاعتبار في بعض أو أغلب الحالات لكن إذا نظرنا إلى قانون ما من زاوية ضيقة أو استثنائية ربما أشاطرك الرأي والتفكير، حقيقة تعتبر هذه الإجراءات وعدد من التدابير القانونية في كل الترسانة التشريعية والتنظيمية ببلادنا نجد أن عددا كبيرا من الأشياء تخالف الاتجاه للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. إذن عندما يتخذ هذا الإجراء على أساس التشاور مع الصناعيين ومع المعنيين بحيث تبنت الحكومة ذلك الإجراء ونظرا للمتطلبات المهنة وخاصة مسألة التصدير البري فنحن نضع حواجز لكي لا تتم عملية التهريب. لكن ما أردت قوله في النهاية وعلى العموم إنه في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هناك امتحان بحيث تدرس كل نصوصنا القانونية وتحلل لتبين إن كان بها اتجاهات تخالف المبادئ التي تتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة ونحن بصدد إنجاز هذا العمل إذ نقوم بدورنا في تصفية ترسانة قوانيننا من كل المعطيات المخالفة لهذا الاتجاه وهذا عمل جبار وكبير يشمل كل القطاعات. إذن أشاطرك الرأي من حيث المبدأ بحيث تساءلت وأعطيت كذلك معلومات حول المؤسسات الصغيرة - والوزير المعني بالأمر حاضر معنا - عددها حوالي 170 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر ونقاسمك الحكم باعتبار أن المستقبل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجب أن نكون في خدمة تطور هذا القطاع لكن إذا رفعنا الآن هذا الإجراء سيتغلب هذا الجانب السلبي ويطغى، إذن الامتثال لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة يتطلب شروطا، فهذا لا يجعلنا نسلم كل تنظيمنا الاقتصادي وحتى مثل هذه الإجراءات التي يمكن أن نستعملها في إطار انضمامنا للمنظمة كتنازل (Des Concessions) لنتركها في إطار التفاوض، فهناك أشياء ستلغى مستقبلا حتى تكرر قواعد السوق الحر وشكرا.

الحدود البرية إلى حد الساعة، هذه المسألة أظن أنها لا تطرح على الإطلاق.

فيما يخص المسألة الأخرى، سيدي الوزير، أتذكر أنكم رافعتم في جلسة سابقة من هذا المنبر لمدة ساعة بالتقريب حول الخطوات التي تبعتها الجزائر في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقلتم إنه طرح علينا 250 سؤالاً فقمنا بالرد عليها، وطلب منا كذا فأجبنا عليه وآخر شيء هو القانون الأساسي للقضاء الذي قيل إن فيه القليل من المساس بالحرريات والتجارة وكذا فطلب تعطيله بعض الوقت! هذه المواقف نجد أنها أكبر عرقلة تمنعنا الدخول للمنظمة العالمية للتجارة ولكي نقول لهم يا منظمة عالمية للتجارة نحن نعمل على تضييق - لقد ذكرتموها بالعبارة - على مصدري الجلود ونحن نمس باقتصاد السوق وبحرية التجارة وفي نفس الوقت نقول لهم اسمحوا لنا بالدخول لمنظمة التجارة!! هذا تناقض خطير وهذه السياسة تمنعنا أن نسير نحو الأمام وهي التي جعلتنا ننتظر مدة 10 سنوات لكي ترضى عنا المنظمة العالمية للتجارة.

إنه منتج يشغل 30 عاملاً متوكل على الله ويعمل بأمواله الخاصة فلم يستفد ولو بقرض من البنك ونضع له عراقيل بحجة وجود تهريب لا أساس له من الوجود، وبحجة، عدم وجود مراقبة مضبوطة على مستوى الحدود في حين أن المراقبة موجودة ورجال الجمارك موجودون وهناك رجال واقفون في الحدود. وعلى هذا الأساس فإن هدف طرحي للسؤال الموجه إلى السيد الوزير ليس مجرد طرح السؤال والإجابة عليه. إن هذا لا يحقق نتيجة بل الهدف من سؤالي هو أنني أطلب من السيد الوزير أن يجد الحل لهذا القطاع الهام ولهذه الفئة الصغيرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوديار وأسأل السيد نور الدين بوكروح، وزير التجارة هل لديه إضافة في هذا الموضوع؟ تفضل.

السيد وزير التجارة: نعم وشكرا سيادة الرئيس. بودي أن أقول للسيد محمد بوديار إن هناك فرقا بين

ذكرت في سؤالتي مدة طويلة ليس لسرد كل القروض وإنما للإطلاع على ما يمكن أن يعرفه عضو مجلس الأمة وما يمكن أن يعرفه المواطن وأساليب توزيع هذه القروض التي نعتبرها عبئاً على كل الشعب الجزائري. تقوم الدولة عبر مؤسساتها المالية منذ سنوات عديدة بمنح المواطنين المستثمرين خطوطاً للقرض من أجل تشجيع الاستثمار الوطني ودعم المبادرات الفردية والجماعية التي ترغب في خلق المشاريع وإنتاج الثروة الوطنية والمساهمة في حل مشكل البطالة وتوفير السلع الضرورية في السوق المحلية وأخص بالذكر قروض البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية والبروتوكولات الدولية بين الجزائر وفرنسا، الجزائر وإيطاليا، الجزائر وإسبانيا وغيرها.

إن هذه الملايير هي دين على الشعب الجزائري الذي انخفض دخل الفرد فيه إلى النصف خلال 10 سنوات، وتوزيعها يتطلب الشفافية والعدالة والمتابعة الميدانية، وعليه نتمنى من السيد الوزير أن يعطينا صورة حول هذه القروض وشروطها لأنه لكل مرحلة شروطها والمستفيدون من هذه القروض دون أن يهمني الأشخاص بقدر ما تهمني القطاعات التي تستفيد من هذه القروض وما هو الأثر الذي أوجده على الاقتصاد الوطني منذ هذه العشرية، شكراً للسيد الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد صالح بوتلحيق وأحيل الكلمة إلى السيد محمد ترباحش، وزير المالية، ممثل الحكومة فليفضل مشكوراً.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، السيد بوتلحيق صاحب السؤال المحترم، إخواني أخواتي.

كما يعلم الجميع، لقد شكل دوماً موضوع حشد التمويلات الخارجية والاستعمال الأمثل لها إلى جانب الإدارة النشطة والفعالة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية، كان إنشغال الحكومات المتتالية لا سيما

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد نور الدين بوكروح، وزير التجارة. في هذا الصدد أقول إن من بين الأهداف الأساسية لطرح الأسئلة الشفوية هو إطلاع الرأي العام بأن ممثلي الأمة والحكومة في اتجاه واحد لفهم مشاكلهم وكذا التشاور لإيجاد الحلول؛ وأود أن أذكر هنا أمام السيد وزير التجارة أننا سنستقبلكم عن قريب في ندوة علمية وسياسية مع من تريدون من زملائكم ومن مساعدكم في القطاع المالي والاقتصادي لتتباحث معنا في أمر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك لإبلاغ الرأي العام بأن هناك مشاورات، وستكون إن شاء الله فرصة لكم وكذلك للأستاذ بوديار لتتناول هذا الموضوع بشيء من الإسهاب وشيء من محاولة إيجاد الحلول للمعضلة المطروحة. نشكر السيد نور الدين بوكروح على هذا الجواب وننتقل إلى السؤال الثالث وأحيل الكلمة إلى السيد صالح بوتلحيق، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير المالية فليفضل مشكوراً.

السيد صالح بوتلحيق: بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السلام عليكم، زملائي، زميلاتي، السادة الضيوف الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته جميعاً.

أود قبل أن أطرح سؤالتي أن أقول إن هدفي وزملائي الأعضاء من طرح الأسئلة الشفوية ليس الحصول على معلومات شخصية إذ يمكننا أن نستلمها من جهات مختلفة وإنما الهدف من طرح هذه الأسئلة هو إطلاع الرأي العام والوصول إلى بعض الحلول، ولو كانت جزئية لهذه القضايا المطروحة وإني أقول لرئاسة المجلس إن المعلومات التي نحصل عليها في طرحنا للأسئلة كثيراً ما تكون ضئيلة لأن أساليب العمل مع الوزارات ومع الإدارات مازالت غير شفافة وينقصها كذلك بعض من الجدية، إذن نتمنى من إدارة ورئاسة المجلس أن تكون في خدمة الأعضاء وأن لا يبقى العضو يبحث لوحده عن المعلومات من جهات مختلفة، هذه ملاحظتي الأولى.

ويتعلق سؤالتي الذي سأوجهه إلى السيد وزير المالية بالقروض التي حصلت عليها الجزائر، وقد

بين 3 إلى 10 سنوات بنسب فائدة مرتبطة بـ «ليبور» إضافة عليها هامش ربح.

قبل التطرق للإحصائيات التي سأزود بها بالتدقيق الأخ بوتلحيق عن كل ما تم حشده وما تم توزيعه ومآله، أود أن أشير قبل كل شيء إلى أن هذه الفترة التي ذكرتموها سيدي العضو تميزت بالشح وبندرة التمويلات خاصة قبل سنة 1994 وهي سنة - كما تعلمون - التفاوض مع نادي باريس حول إعادة الجدولة.

ففي هذه الفترة فيما عدا فرنسا وإسبانيا وإيطاليا فإن الدول الأخرى وبالنظر لتقييمها السيء لمخاطر الجزائر استخدمت بلوغ السقف المحدد من قبل مؤسسات تأمين الصادرات في البلد المقرض لتجميد كل قرض جديد للجزائر ولتفادي هذه الوضعية لجأت الجزائر إلى التسهيلات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في إطار برامج التصحيح الهيكلي لحشد المبالغ الضرورية من القروض ذات السحب السريع.

إن هذه التمويلات ساهمت في دعم ميزان المدفوعات وأتاحت السيولة الضرورية لتمويل التسبيقات 15% من العملية المعروضة للتمويل وهكذا تمكن الاقتصاد من مواصلة السير مع ضمان - على وجه الخصوص - تزويد السوق بالسلع وقطع الغيار وتجديد بعض التجهيزات للمؤسسات الإنتاجية؛ وعلى المستوى الثنائي فإنه ومنذ 1996 لم يتم تجديد أي قرض خارجي كالذي تعودت الجزائر أن تبرمه في سنوات التسعينات.

إن طبيعة هذه القروض التي يطغى عليها الطابع التجاري المحض يتنافى مع رغبة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الذين يريدون الاستفادة من قروض تتلاءم ومشاريعهم ووضعية التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لذلك وبعد تحسن الوضع المالي لم يعد منذ 1997 من المناسب اللجوء إلى هذا النوع من القروض لا سيما إذا كانت مشروطة بضمان يعطى من طرف الدولة.

بلغت كل هذه القروض إلى جانب القروض المضمونة من طرف الدولة غير الموجهة للمشاريع الإنمائية

خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 1995 إذ كان يجب توفير الموارد الضرورية آنذاك لتزويد السوق بالسلع الاستهلاكية كالمواد الغذائية والصيدلانية وتجديد التجهيزات لتمكين آليات الإنتاج من متابعة نشاطها رغم صعوبة الوضع المالي للبلاد آنذاك كما يعرفه الجميع. فلمواجهة هذه الوضعية ولتلبية احتياجات تمويل الاقتصاد والحرص على سلامة التوازنات المالية الكلية لجأت الجزائر خلال هذه الفترة لتعبئة الموارد الخارجية إلى كافة الآليات المالية المتاحة أمامها الثنائية منها والمتعددة الأطراف التي كانت متوفرة آنذاك، فتم اللجوء إلى القروض الحكومية الثنائية والمتعددة الأطراف وهي كما تعلمون تبرم مباشرة من قبل الدولة لدى الممولين وتوجه عموماً إلى تمويل مشاريع القطاع العام التي لا تكون لها مردودية تجارية إذا مولت بشروط السوق. وتتميز هذه القروض الثنائية غالباً بشروط ميسرة حيث تفوق في بعض الأحيان 30 سنة بما فيها 10 سنوات فترة سماح بنسبة فائدة معدلها 2%، لكنها وكما يعلم الجميع مقيدة حيث أنها لا تستعمل إلا لاقتناء سلع وخدمات في الدولة المقرضة. أما قروض الهيئات المتعددة الأطراف فإن شروطها موحدة ويخضع لها جميع المقرضين فتحدد المدة غالباً ما بين 10 إلى 20 سنة بما فيها 3 إلى 8 سنوات فترة سماح بنسبة فائدة تتراوح ما بين 1.5 إلى 4.5 كمعدل.

هناك أيضاً تم اللجوء إلى القروض المضمونة من قبل الدولة فلا تعتبر هذه الأخيرة كدين عمومي إلا في حالة وضع الضمان الممنوح موضع التنفيذ، بصفة عامة تعطى هذه القروض للبنوك التجارية من طرف المؤسسات المالية الدولية غالباً لتمكين زبائن البنوك من اقتناء موارد وارداتهم.

تم اللجوء كذلك إلى القروض التجارية المصرفية، كما تعلمون أن هذه الأخيرة تضع علاقة ما بين المتعامل الوطني المستفيد والمصرف المذكور سواء كان (Le crédit acheteur) أو (Le crédit fournisseur). هذه القروض مرتبطة وتمول غالباً 85% من القيمة بالعملة الصعبة للاستثمار أو الواردات، تبرم هذه القروض بشروط متعارف عليها داخل منظمة (O.I.C 2) لفترة ما

هيكله العديد من المؤسسات وإنجاز الملبات والمطاحن ومصانع الزيوت والمصبرات وتجهيز العيادات والمخابر الصيدلانية والتزويد بمواد البناء. تتباين فترات سداد هذه القروض بحسب أنواعها من حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف إلى الإقراض المطبق من قبل الممول مع الأخذ في الحسبان عنصر المنحة في القروض في بعض الحالات إلى قروض بنكية لا تتعدى فترتها الزمنية 12 شهرا إلى 10 سنوات بنسبة فائدة مرتبطة بـ «ليبور» يزيد عنه هامش تدخل البنوك، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ الوزير وأطلب من السيد صالح بوتلحيق إن كانت لديه ردود أو تكملة في هذا السؤال الشفوي أن يتفضل.

السيد صالح بوتلحيق: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد الوزير شكرا جزيلاً على المعلومات القيمة والمفيدة والتامة التي أثارنا بها في هذه الصبيحة، وأود أن أضيف شيئاً قليلاً لأقول بأن اتفاقية القروض التي أبرمتها الجزائر مع الحكومات أو مع المؤسسات المالية الدولية تهدف كلها إلى تنشيط حركية التجارة الخارجية ودعم الاقتصاد الوطني ومن ثم تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وهو ما يعرف في السياسة الدولية بالمساعدات المالية. وباعتبار أن الجزائر قد بدأت في سياسة القرض منذ المخطط الرباعي 1970 – 1974 عندما كان برميل النفط يساوي 3 دولارات وكانت طموحاتها السياسية أكثر من إمكانياتها المالية من أجل خلق نسيج اقتصادي قوي عبر كامل التراب الوطني، يمكنها في الوقت المناسب من دفع هذه القروض، وعندما وصل سعر البرميل الواحد إلى 45 دولاراً سنة 1980 كان وقت الدفع قد حان وكان من المفروض أن تكون الجزائر في انطلاقة جديدة وفي حال جيد ابتداءً من سنة 1980، لكن السياسات المتعددة حالت دون ذلك وقد رأينا أن هناك محطات عديدة مر بها الاقتصاد نذكر منها سنوات 1980 – 1986 و1986 – 1988 التي لمست التخفيض من الاستيراد والمحافظة على الدينار وتجنب إعادة

والمتعددة منذ سنة 1999 مستوى 4 ملايين و850 مليون دولار أمريكي منها 1 مليار و560 مليون دولار بالنسبة للقروض ذات السحب السريع لدعم ميزان المدفوعات.

إن 48,35% من القروض الخارجية أي ما يعادل 1 مليار و72 مليون دولار أمريكي ألتزم بها لدى المؤسسات المالية لا سيما البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي للتنمية الفلاحية و64,52% أي ما يعادل 3 ملايين و180 مليون دولار يمثل هذا المبلغ التزامات القروض المحصل عليها لدى متعاملين على المستوى الثنائي كفرنسا، إسبانيا، إيطاليا، الهند، كندا، النمسا وألمانيا. ولقد استفاد من هذه القروض القطاع العام والخاص من خلال قروض خاصة اعتمدت منذ 1993 والتي تطورت منذ 1997 بالتعبئة لدى المؤسسات المتعددة الأطراف لتمويل مجمل حاجيات القطاع الخاص عن طريق الاقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإفريقي للتنمية، التمويل الذي استفادت منه البنوك كالقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن المبالغ التي تمت تعبئتها أي 4 ملايين و850 مليون دولار أمريكي استعمل قسط منها لميزان المدفوعات يساوي 1 مليار و560 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 32,16% لتمويل مشاريع في قطاع الفلاحة بـ 417 مليون دولار أمريكي أي 8,60% للنقل بمقدار 281 مليون دولار أمريكي أي 5,81%، الصناعة بـ 628 مليون دولار أمريكي أي 16,95%، المواصلات بـ 87,5 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 1,78%، الطاقة بـ 99,99 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 2,6%، التجهيز، بـ 37,74 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0,78%، إقتناء السلع العادية بـ 709,33 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 14,62%، التجهيزات المختلفة بـ 780,9 مليون دولار أمريكي أي 16,7% و مواد مختلفة بكميات تفوق 249,60 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 5,15%.

بخصوص القروض المعبأة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمحت بتجديد التجهيزات وإعادة

فيها بدون شفافية وأقول بدون شفافية لأنه سواء كان قرضاً أم هبة فمن المفروض أن تكون معروفة لدى المستثمرين ولدى المعنيين بالأمر فلا يمكن أن تسير تحت الطاولة في هذه البنوك وأشكركم شكراً جزيلاً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد صالح بوتلحيق والكلمة الآن للسيد الوزير إذا كانت لديكم إضافة سيدي الوزير، شكراً.

السيد وزير المالية: شكراً سيدي الرئيس. أردت فقط أن أقول لكم إنني حاولت في ردي أن أجيب بالضبط على محتوى السؤال لكن العضو المحترم وفي تدخله الأخير وسع مجال المناقشة، أريد فقط أن أشير لأفيد أخواتي وإخواني الأعضاء أنني لم أرد أن أطنب أو أطيل في الكلام عما مررنا به في السنوات أو العشرية التي مضت ولكن أريد أن أقول فقط إنه وحتى أواخر سنة 1986 كانت الجزائر لا تلجأ إلى الاستدانة القصيرة المدى فما عدا التسهيلات التجارية لم يكن لدينا اقتراض على المدى القصير، لكن بعد انخفاض سعر البترول الذي تعرفونه والأزمة التي مرت بها الجزائر، انطلقنا في استدانة عشوائية قصيرة المدى موجهة للاستهلاك، وقد عانينا منها إلى أواخر 1993 حين أصبحنا عاجزين عن خدمة الدين مما أدى بنا إلى الجدولة التي تمت مع صندوق النقد الدولي والتي وعبر التصحيح الهيكلي وقع ما وقع، فقد خرج على إثرها جميع المتعاملين مكسوري الشوكة بما فيهم البنوك التي يقول الأخ العضو المحترم وأعتقد أنه يحملها أكثر ما يجب وهو حكم قاس، فإذا كانت هناك مؤسسات قد حافظت على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وعانت ما عانتها هي البنوك الوطنية بما فيها من عيوب وأنا أؤكد لكم أن مكائنها ودورها كان فعالاً ولا يزال فعالاً وسيكون فعالاً في المستقبل إن شاء الله وشكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير على هذه الإضافة وخاصة على استعداده التوسع خارج السؤال

الهيكلية المالية إلا أنها كانت بداية الركود الاقتصادي ثم محاولة 1989 – 1999 التي تزامنت مع تدخل المؤسسات المالية الدولية والتي دفعت إلى تحرير الدينار ورفض جدولة الديون الخارجية التي كانت تستهلك 70% من موارد الجزائر من العملة الصعبة، ودخلت الجزائر في ذلك الوقت إلى غرفة الإنعاش وأصبح علي إثرها احتياط الصرف ضعيفاً جداً ثم جاءت مرحلة الثالثة 1992–1994 التي بنيت على التوزيع الإداري للعملة الصعبة بناء على أسس اجتماعية وسياسية مما شجع الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني وبداية إفلاس المؤسسات الوطنية الاقتصادية ثم جاءت مرحلة تدخل صندوق النقد الدولي وإعادة الجدولة والنتائج المترتبة على ذلك هي حصول الجزائر على قروض جديدة بشروط متفاوتة وكيفيات واستعمالات مختلفة، وقد رأينا أثناء ندوة البحر الأبيض المتوسط المنعقدة في الجزائر يومي 09 و10 مارس 2001 عندما قال السيد رئيس الجمهورية «إن الجزائر دفعت ما بين سنة 1990 و2000 ما قيمته 69 مليار دولار خدمات ديون»، هذه الديون التي وصلت سنة 2000 إلى 26 مليار دولار. إن هذه الديون التي نعتبرها عبئاً على كاهل الشعب الجزائري الذي ارتفعت نسبة الفقر فيه إلى 40% وانخفض دخل الفرد إلى أقل من 1400 دولار وأصبح يحتل المرتبة الـ72 بين دول العالم ودفعت هذه السياسة إلى هروب 200 ألف مثقف وإطار بعد أن كلفوا الجزائر أموالاً طائلة في تكوينهم وأصبحت الموارد المالية مصدراً للريع لبعض المستعملين وأصحاب القرار في كل هذه المستويات وسادت الاختلاسات والرشاوي جل قطاعاتنا الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التوزيع العشوائي لهذه الموارد وقرأوا جريدة الخبر للأمس فقط التي تتكلم عن مبلغ 158 مليار المخصصة لاستصلاح الأراضي التي وزعت. وفي الأخير، سيدي الوزير، إذا كانت السلطات العمومية تعترف بأن البنوك الجزائرية هي من الأسباب الرئيسية في فشل سياسة التنمية الوطنية لأنها تقوم بدور شبابيك الدفع وليست بنوكاً بآتم معنى الكلمة الاقتصادية، إذن كيف تسير هذه الأموال الطائلة سواء من القروض أو أموال وطنية وتتصرف

لكن المشكل المطروح سيدي الوزير هو التلوث الذي أصبح موضوع اهتمام السلطات العمومية والمؤسسات المعنية التي تسعى لإيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل البيئي الذي مصدره المياه القذرة والنفايات المتسربة من الوحدات الصناعية المتواجدة بمغنية، والقمامة العمومية وكذلك النفايات التي تأتي من البلد المجاورة عبر وادي المويلح.

وإذا كان هذا المشكل قد وجد حلا جزئيا في إطاره المحلي بإقامة محطة تصفية على «وادي واردفو» بالنسبة للمياه القذرة الآتية من مدينة مغنية، وكذلك إنجاز محطة أخرى بالوحدات المتخصصة في إنتاج الزيوت والمواد الدسمة، والشروع في إقامة محطة تصفية خاصة بالوحدات الصناعية الأخرى (وحدة الذرة والخزف الصحي) وتحويل القمامة العمومية، فإنه يبقى مطروحا وبإلحاح بالنسبة للنفايات الكيماوية المتدفقة عن طريق وادي المويلح.

وعليه فسؤالي سيدي الوزير يتلخص فيما يلي: ما هي التدابير التي اتخذتها الوزارات المعنية أو تنوي اتخاذها لمعالجة هذا المشكل الذي سوف تترتب عنه آثار سلبية تكون مكلفة ماديا وصحيا؟ أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ منير قوار وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد عطار، وزير الموارد المائية للرد فليفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي نائب رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد منير قوار عضو مجلس الأمة، أنتم جد مشكورين على الاهتمام الذي تولونه لظاهرة التلوث التي تعتبر ظاهرة خطيرة - حقيقة - تهدد صحة المواطنين وواجبنا جميعا أن نقف صفا واحدا في مواجهتها وسؤالكم المطروح حول تلوث سد حمام بوغرارة يدل على انشغالكم وانشغال سكان المنطقة الذين قد يتضررون من جراء تسرب مياه ملوثة نحو السد.

الدقيق وهذه هي روح الأسئلة الشفوية التي يكون فيها الحوار بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وشكرا جزيلاً على هذه الردود الشفافة والجديّة لأن الملاحظة التي سبقت في بداية العرض أظن أنها تنطبق على حالة أو حالتين أو ثلاث يقصدها الأخ صالح بوتلحيق ويعرفها المجلس ولكنها لا تنطبق على كل الأسئلة الشفوية على الأقل في مجلسنا، شكرا سيدي الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الرابع وأحيل الكلمة إلى السيد منير قوار، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير الموارد المائية فليفضل مشكورا.

السيد منير قوار: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل زميلاتي، زملائي، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن سؤالي الموجه لمعالي السيد وزير الموارد المائية كان مبرمجا خلال الجلسات السابقة لكن تأجيله إلى يومنا هذا سيكون له مفعول أكثر لأن زيارة السيد الوزير لولاية تلمسان في بداية شهر ديسمبر 2002 مكنته من الإطلاع في عين المكان على وضعية سد حمام بوغرارة موضوع سؤالي الآتي:

يعتبر سد حمام بوغرارة من أهم المشاريع التي تدعم بها قطاع الري بولاية تلمسان حيث تقدر طاقة تخزينه بـ 177 مليون متر مكعب من المياه.

وقد أنجز هذا السد في الأجل المحددة بفضل تجنيد الإمكانيات المادية والبشرية والإشراف المتواصل للسلطات المركزية والمحلية رغم الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد في السنوات الماضية.

وإذا كان هذا الإنجاز قد جاء ليدعم قدرات الولاية بالموارد المائية وخصوصا في الوضعية الحالية التي تعرف فيها المنطقة موجة جفاف دامت سنوات طويلة، فإن استغلاله سيؤدي لا محالة إلى التخفيف وبشكل ملحوظ من آثار هذه الأزمة، وذلك بتزويد جزء كبير من الولاية وولايتي عين تيموشنت وهران بالماء الصالح للشرب.

فترة الفيضانات.

أما على مستوى الوحدات الصناعية فإن الوضعية تتمثل كما يلي:

فيما يخص وحدة المواد الدسمة:

قامت هذه المؤسسة المعنية بإنجاز محطة تطهير المياه ومعالجتها مما أدى إلى تخفيض هام في نسبة تلوث المياه وهذه هي الوحدة التي زرته مؤخرا.

فيما يخص وحدة البنتونيت:

قامت كذلك هذه المؤسسة بإنجاز ووضع نظام للمعالجة الأولية للمياه أو (Prétraitement).

فيما يخص وحدة الخزف والأواني المنزلية:

قامت كذلك هذه المؤسسة المعنية بإعادة تأهيل نظام المعالجة الأولية، ولا تزال هناك للأسف بعض الرسوبات، من الرصاص الناتجة عن المادة الأولية المستعملة في الإنتاج.

فيما يخص وحدة الذرة:

وهذا هو المشكل العصيب إن تعتبر هذه الوحدة السبب الرئيسي في تلوث المياه المقدرة بـ 600م³ يوميا، وتم توجيه تحذيرات عديدة لهذه الوحدة وكذلك توقيف تشغيلها لمدة شهر خلال سنة 1999 ولم تقم المؤسسة بأي مبادرة لتحسين الوضعية، واستوجب انتظار أكتوبر 2002 لتشرع المؤسسة في مباحثات مع شريك بلجيكي لتصميم وإنجاز محطة لمعالجة المياه.

وفي الأخير، وبالنسبة للمياه القذرة الناتجة عن النشاط الحضري لمدينة مغنية، فإنه يتم حاليا تطهيرها في محطة قدرتها 20.000م³ يوميا بدأ تشغيلها في شهر جانفي سنة 2000.

أرجو أن المعلومات التي قدمتها لكم تكون قد استجابت لتساؤلكم حول موضوع تلوث سد حمام بوغرة وأعلمكم أننا سنواصل متابعة هذا الموضوع حتى النهاية لتصبح مياها في مأمن من التلوث وأخبركم أنه مؤخرا أرسلنا تحذيرا آخر لوحدة (ERiAD) لكي تفي بالتزاماتها فإن لم تمتثل وتلتزم فإننا قد اتفقنا مع الولاية وكذلك مع وزارة حماية البيئة أن نوقف الوحدة إذا تطلب الأمر ذلك وشكرا!

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ الوزير وأسأل

كما تعلمون، فإن التلوث ناتج أساسا عن المياه القذرة منزلية كانت أو صناعية الآتية من مدينة مغنية أو لا وذلك بحكم تواجد وحدات صناعية فيها وصرف المياه القذرة إضافة لذلك إلى مياه قذرة أخرى آتية من مدينة وجدة المغربية عبر واد مويلح.

فيما يخص المياه الصناعية الآتية من مغنية فإنها تأتي خاصة من وحدة الذرة أو ما يسمى بـ (Maïserie) (ERiAD) ووحدة الخزف والأواني المنزلية أو ما يسمى بـ (CERTAF).

ولأن واد مويلح يشكل أهم مورد مائي يصب في سد حمام بوغرة فقد بادرت وزارة الموارد المائية بعدة عمليات لوضع حد لهذه الظاهرة المؤسفة.

بتاريخ 04 نوفمبر 2001، تم تكليف مكتب الدراسات للغرب ومكتب الدراسات الفرنسي (ATOS) بإعداد دراسة حول الحد من تلوث الواد، إلا أن العملية توقفت وذلك بسبب عدم تمكن المكتب الفرنسي من جمع المعطيات الخاصة بالجانب المغربي نتيجة صعوبات اعترضته هناك.

وتجدر الإشارة بعد بضعة أشهر إلى أن العملية استمرت بعد أن قام الجانبان الجزائري والمغربي بالاجتماع للتباحث حول تلوث واد مويلح وإنشاء فريق عمل مشترك، لهذا الغرض عقد أول اجتماع له في 17 أكتوبر 2002 بمدينة وجدة، ومن المنتظر أن يقوم وفد مغربي بزيارة مغنية للوقوف على آثار التلوث المسبب بالمياه القذرة التي تأتي من مدينة وجدة، هذا من جانب، وقام كذلك الجانب المغربي، بإعداد دراسة للمخطط المديرى للتطهير أو (Le schéma directeur d'assainissement) الخاص بمدينة وجدة يتضمن إنجاز المجمعات الأساسية ومحطة تطهير، وكذلك الاتصالات جارية لتمويل المشروع الذي من المنتظر أن ينطلق مع نهاية سنة 2003.

من الجانب الجزائري، هناك إمكانية إنجاز محطة تطهير على مستوى واد مويلح قرب الحدود على أعلى السد تم التطرق إليها ولكن لا جدوى لها نظرا لكون مياه واد مويلح غير منتظمة ولا يمكن تطهيرها عندما تكون مختلطة بمياه الأمطار في فترة الفيضانات كما أن منشآت التطهير لا يمكن حمايتها في هذه الفترة أي

معالجة الطبقة السفلى بمواد كيماوية لكي نتفادي ضياع المياه المتواجدة بالسد بحيث 50% منها ملوثة وغير صالحة للشرب حتى لو عالجنها.

نحاول الآن إيجاد حل للمشكل وإن استعصى الأمر يمكن أن نفتح قنوات في أسفل السد وبالتالي خروج المياه المتواجدة به وذلك لأننا لا نملك إمكانيات أخرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد عبد المجيد عطار، وزير الموارد المائية على الإجابة ومنتقل إلى السؤال الخامس وأحيل الكلمة إلى السيد لزهاري بوزيد عضو مجلس الأمة، لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس. ألتمس منكم الموافقة على أن ألقى سؤالاً من مكاني هذا بسبب الإعاقة المؤقتة..

السيد رئيس الجلسة: طبعاً، لكم الاختيار ولكم كل الحرية..

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: ولنا التضامن معكم، وتمنياتنا لكم الشفاء العاجل إن شاء الله.

السيد لزهاري بوزيد: بارك الله فيك، شكرا سيادة الرئيس.

إذن، أتناول الكلمة من مكاني. سيادة الرئيس، إن سؤال الشفوي يدخل في الحقيقة في خانة الأسئلة التي تريد معرفة مدى تطبيق قانون قد صادق عليه البرلمان، إذن فهو لا يتعلق بقضية معينة إنما يتعلق بالقانون ككل.

كما نعرف سيادة الرئيس أن قطاع المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة كان يعاني ولفترة طويلة من فراغ تشريعي بمعنى غير مدعم بقانون وبتنظيمات تسمح له بالقيام بدوره ونحن نعرف هذا

السيد منير قوار هل لديه تفاصيل أخرى؟ فليفضل مشكورا.

السيد منير قوار: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر جزيل الشكر السيد الوزير عن رده، لا سيما على التوضيحات والمعلومات القيمة التي أتانا بها حول هذا المشكل المطروح والذي يمكن أن تكون آثاره سلبية على المدى الطويل، ليس إلا على جودة المياه المخزونة في السد وتأثيرها على الصحة، بل أيضا على البيئة بصفة عامة وربما - لست مختصا في هذا الميدان - على التربة والمياه الجوفية وأنتم سيدي الوزير أدري مني بهذا الموضوع بصفتم مختصا في العلوم الجيولوجية وإذا اتخذت الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضعية التي تفضلتم بإيضاحها حول تصفية مياه المصنعين ومياه واد «وردفو» فأتمنى أن تتضاعف هذه الجهود المبذولة مع الإسراع بتوفير الوسائل الضرورية للحد من تلوث المصنع المتبقى ووادي مويلح، وأجدد لكم الشكر سيدي الوزير على الجهود التي بذلتموها وعلى متابعتكم الشخصية لهذا الملف الذي أعتبره هاما وحساسا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة: أسأل السيد عبد المجيد عطار إن كانت لديه إضافة؟ تفضل.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا للسيد منير قوار. لدي إضافة فقط، فيما يخص الأسبوع الماضي فقد قمنا ببحث إمكانية تطهير السد بالذات، لأن الماء الموجود بالسد ملوث وبكل صراحة كان ملوثا لأسباب، في البداية تم إغلاق السد وكان من المفروض عدم غلقه أي عندما لم تتواجد أمطار، والأمطار الأولى التي تجمعت في السد كانت تحمل معها مياهها ملوثة جدا فالسد الآن ملوث في المستوى المنخفض كما نقول، هناك (Deux tranches) الطبقة السفلى للسد ملوثة جدا ونحن نستغل حاليا الطبقة التي تعلوها باعتبارها غير ملوثة، وقد قمنا خلال الأسبوع المنصرم بمبادرة مع شركة أجنبية ونحن بصدد محاولة إيجاد كيفية

بمجيئها إلينا أن تجد نسيجا يساعدها خصوصا في قطاع المناولة (La sous-traitance) لأنها تأتي إلى هنا دون أن تنتظر تطور الأشياء والأمور التي تريد أن تستغلها، إذن العملية مرتبطة بالاستثمار فما هو المجال؟ وشكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، أيتها السيدات، أيها السادة، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته، وأهنتكم جميعا بمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة.

في البداية، بودي أن أشكر السيد العضو، لزهاري بوزيد على أسئلته التي من خلالها أتاح لي الفرصة لإطلاع هيئتكم الموقرة على أهم التطورات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أبدأ في البداية بنقطة جوهرية وقد أشار إليها السيد العضو، طارح السؤال وهو أن مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لم يدخل إلى النظام التشريعي الوطني إلا منذ سنة، يعني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لم تكن معروفة من قبل. وفعلا فإن هذا القطاع لم يحتو على قوانين ونصوص تشريعية تهيكله فهذا هو أول نص تشريعي صدر وأشكر بالمناسبة البرلمان بغرفتيه والسيد لزهاري بوزيد كان آنذاك رئيس اللجنة التي أشرفت على دراسة وإثراء هذا الموضوع فأشكركم من على هذا المنبر على مساهمتكم في تدعيم هذا القطاع بهذه الآلية التشريعية التي فتحت له فعلا آفاقا.

طرح العضو في البداية مسألة الإحصائيات، فعلا إن مسألة الإحصائيات القطاعية هي مسألة وطنية في

الدور الأساسي لقطاع المؤسسات الصغيرة كما ذكر أحد الزملاء أن 90% من النسيج الصناعي العالمي في مجال إنتاج السلع والخدمات مصدره هو هذه المؤسسات وفي مجال التشغيل أيضا؛ ولكن في بلدنا ولأسباب مختلفة موضوعية في بعض الأحيان لم يتطور هذا القطاع لأن بلدنا يحتل المرتبة الـ 20 على مستوى قارة إفريقيا، هذا حسب المعلومات التي حصلنا عليها في السنة الفارطة.

المهم سيادة الرئيس أن هذا القانون قد صدر منذ سنة وسؤالي هو أننا نريد أن نعرض ماذا حصل في هذه السنة من حيث عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها؟

– ما هي فرص التشغيل التي أحدثتها إنشاء هذه المؤسسات؟

– ماهي أماكن تموقع هذه المؤسسات؟

– ماهي الإجراءات التي اتخذت من أجل التكفل بمسألتي التمويل والعقار الصناعي؟

– ماهي العوائق التي وقفت بوجه عام أمام تطبيق هذا القانون؟

يمكن أن أضيف نقطة أخرى سيادة الرئيس وهي أن هذا القانون الذي صادقنا عليه يتكون من 28 مادة، فيه 10 مواد تتكلم عن التنظيم وهذا الأخير أساسي جدا بالنسبة لتطبيق هذا القانون، أعطيك مثلا واحدا بالنسبة لصناديق ضمان القروض التي تنص عليها مادة، وضمان القروض هو من أهم الأدوات التي تسهل في عملية إنشاء هذه المؤسسات.

إذن، إلى أين وصل الأمر في مجال التنظيم؟ لأن القانون سوف يبقى حبرا على ورق إن لم يصدر التنظيم خصوصا في هذه المجالات الحساسة.

سيادة الرئيس، أريد أن أقول في النهاية إنه قد قدمت لنا إحصائيات مختلفة حول عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 150 – 170 ألف إلى غاية 300 ألف. طبعا تختلف المعايير التي بنيت عليها، فهل لنا بالمزيد من التوضيحات بالنسبة للعدد الحالي للمؤسسات وما هو الرقم الذي نطمح له؟ خصوصا أننا نعرف أن العملية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي أيضا لأن المؤسسات الكبرى تريد

الاقتصادية فأصدرنا نشرية اقتصادية خاصة بالقطاع، الأولى خاصة بإحصائيات القطاع للسداسي الأول من سنة 2002 التي صدرت في سبتمبر ونشرية أخرى صدرت في شهر جانفي بالنسبة للسداسي الثاني لعام 2002 وقد أرسلت هذه النشريات إلى مختلف الهيئات المعنية.

أعود بالتحديد للإجابة على الأسئلة التي تفضلتم بها، فيما يخص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها منذ دخول القانون حيز التطبيق أي منذ ديسمبر 2001 لمدة سنة 2002 بلغت 8671 مؤسسة. فيما يخص فرص التشغيل التي أتاحتها إنشاء هذه المؤسسات يمكن توضيحها كما يلي:

– بالنسبة للصنف الأول للمؤسسات المصغرة الموظفة لأقل من 10 أجراء، عرف هذا الصنف إنشاء 7475 مؤسسة جديدة أدمج بها 15 ألفا و561 أجيروا جديدا مصرحا به طبعا.

– بالنسبة للصنف الثاني، المؤسسات الصغيرة الموظفة لـ 10 أجراء و49 أجيروا عرف هذا الصنف إنشاء 1660 مؤسسة جديدة أدمج بها 23.278 أجيروا جديدا مصرحا به.

– أما صنف المؤسسات المتوسطة التي يفوق عدد عمالها 50 أجيروا فقد عرف إنشاء 130 مؤسسة، إلا أن عدد الأجراء المصرح بهم على مستوى المؤسسة المتوسطة بالمقارنة مع السنوات الماضية، عرف تراجعا خلال سنة 2002 لأن بعض المؤسسات المتوسطة المتواجدة بالقطاع العمومي للأسف سرحت مجموعة من العمال وبلغ عدد الأجراء في هذه الشريحة 44.676 إلا أن ملاحظتي فيما يخص السؤال الموالي الجديد الذي ورد في نص السؤال خلال هذه الجلسة الآن ولم يكن ضمن السؤال الذي بلغنا وهو حول العدد الحالي للمؤسسات فهو 188.000، وفي الحقيقة يعتبر عددا غير كاف نظرا لطاقة السوق الوطنية ونظرا لحاجيات التشغيل الوطنية، وعلى هذا الأساس نطمح للوصول إلى عدد لا يقل عن 600.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة إذا أردنا فعلا أن ننعش الاقتصاد الوطني وننعش النمو الاقتصادي وبالتالي نمتص البطالة التي تنخر مجتمعنا.

حقيقة الأمر ولكن بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر جوهرية وقد نص برنامج الحكومة على ضرورة العمل الجاد لإيجاد نظام معلومات اقتصادي خاص بالقطاع وحتى القانون التوجيهي 18-01 أكد على هذه المسألة وخصص بابا كاملا و4 مواد كاملة لضرورة تدعيم القطاع بنظام إعلامي اقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى هذا الأساس أعد القطاع مشروعاً طموحاً جداً لإيجاد هذا النظام الاقتصادي الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولقد تم إثراؤه مع جميع القطاعات الوزارية الاقتصادية وكذلك مع جميع الهيئات المعنية بالإحصائيات الاقتصادية وقد أشرفت على تنصيب هيئة أي لجنة قطاعية مشتركة يوم 27 فيفري الماضي تضم ممثلين عن 11 قطاعاً وزارياً وعن 6 هيئات معنية بالمعلومات الاقتصادية مثل (O.N.S) و(C.N.I.S) و(C.N.A.S) و(C.N.R.C) وغير ذلك.

واليوم وحسب المعطيات المتوفرة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الذي أتى به قانون 18-01 يبلغ 188.564 مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة ولكن، أعتقد أنه من الأولى إضافة المؤسسات التي تنشط في إطار قطاع الصناعات التقليدية لأنها كذلك مؤسسات اقتصادية وهذا هو الهدف الذي ربما من أجله أدمج قطاع الصناعة التقليدية مع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فذلك قطاع الصناعة التقليدية يضم حوالي 70.000 حرفي وحوالي 1000 تعاونية حرفية وما يقارب 100 مؤسسة حرفية تضاف إلى الرقم الأول. كذلك فيما يخص هذا العدد أي 188.564 نجد أن المؤسسات المصغرة التي توظف أقل من 10 عمال تمثل حوالي 94%، هناك 177.733 مؤسسة مصغرة بينما هناك حوالي 9429 أي حوالي 5% من المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 50 عاملاً، بينما هناك 1402 مؤسسة متوسطة تشغل بين 50 و250 عاملاً، وسأمكن السيد العضو من ورقة فيها جميع الإحصائيات، لأن الوقت ربما لا يتسع للحديث عن هذه المسألة.

وهناك أيضاً ملاحظة، لأول مرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصبح قطاعاً منتجاً للمعلومة

المجال، والإجراء الأول هو إنشاء صندوق لضمان القروض وهناك مادة من المواد أعتقد أنها المادة 15 من القانون التوجيهي تنص على ضرورة إنشاء الصناديق، يعني بصيغة الجمع وكل آلية مالية تساهم في تحسين التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبادرنا بإنشاء صندوق ضمان القروض الذي صدر مؤخرا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 وقد تم اقتراح كذلك، وفي إطار قانون المالية لسنة 2002 ولكن للأسف لم يتم التكفل بهذه الاقتراحات، إنشاء صناديق أخرى تتمثل في صندوق ضمان المنتجات المصنعة، صندوق ضمان القرض والذان سيسمحان بترقية تدعيمات التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تم اقتراح إنشاء شركة رأس مال المخاطرة ونحن الآن بصد التباحث والتفاوض مع البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمويل شركة رأس مال المخاطرة التي ستلعب دورها في تشجيع بروز نسيج اقتصادي من نوع جديد. كما تم - طبعا - كما تعلمون التوقيع على بروتوكول اتفاق مع البنوك العمومية الخمسة الأساسية من أجل تسهيل عملية القروض الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة لمسألة العقار الصناعي التي تعتبر مسألة حيوية وجوهرية ولكنها تمس قطاعات مختلفة وربما قد سمعتم مؤخرا أن السيد رئيس الحكومة قد نصب لجنة وزارية مشتركة وقد تباحثنا هذا الموضوع في مجلس وزاري مشترك بحضور جميع القطاعات المعنية بالعقار الصناعي أو بالعقار الاقتصادي بصفة عامة، وقد أعدت هذه اللجنة تقريرا عمليا في هذا الموضوع من أجل تطوير إشكالية العقار الاقتصادي بصفة عامة وستنقل إليكم كل الإجراءات في الأسابيع المقبلة فيما يخص هذا المجال إن شاء الله.

أتي إلى المسألة الجوهرية التي تطرقتم إليها، السيد زهاري بوزيد، والمتعلقة باستصدار النصوص التنظيمية، فعلا هذه مسألة جوهرية بحيث نتساءل عن فائدة استصدار القانون إذا كانت النصوص التنظيمية التي ستسمح للقطاع بمباشرة تطبيق تدابير القانون في الميدان معطلة، فأستطيع أن أقول إن قطاع

طبعا، هذا العدد لازال بعيدا عن 4 ملايين مؤسسة صغيرة ومتوسطة المتواجدة بإيطاليا ولازال بعيدا عن حوالي مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة موجودة بفرنسا ولازال بعيدا جدا عن حوالي 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة موجودة بالولايات المتحدة الأمريكية. فيما يتعلق بأهم النشاطات التي تم الاتجاه إليها في هذه السنة، فنجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية نظرا للورشات الكبيرة التي فتحت خاصة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي استقبلت عددا كبيرا وأتاحت الفرصة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنشاء، بالإضافة إلى كل من قطاع التجارة، صناعة المنتجات الغذائية، الخدمات، النقل، المواصلات، الفلاحة، الصيد البحري، الفنادق والإطعام وفي الورقة التي سأسلمها لكم الآن هناك تفاصيل رقمية حول هذه المسألة.

فيما يتعلق بأماكن تموقع المؤسسات فهي في الحقيقة موزعة عبر كامل التراب الوطني وبصفة خاصة على مستوى الولايات المرتبة إن صح التعبير من بين العشرة الأوائل من حيث النشاط الاقتصادي ومن حيث استقبال الاستثمارات. ونجد أن ولاية الجزائر تتواجد في المرتبة الأولى فتم إنشاء 2727 على مستوى هذه الولاية. ونجد ولاية الشلف في المرتبة الثانية بـ 1084 مؤسسة جديدة في سنة 2002 ثم ولاية وهران بـ 1039 مؤسسة ثم ولاية بومرداس بـ 1037 مؤسسة جديدة طبعا سنة 2002 ثم ولاية بجاية بـ 603 مؤسسات ثم ولاية عنابة بـ 486 مؤسسة ثم ولاية البليدة بـ 203 مؤسسات ثم ولاية تيزي وزو بـ 90 مؤسسة ثم ولاية قسنطينة بـ 56 مؤسسة وأخيرا ولاية سطيف بـ 34 مؤسسة. ربما توجد هناك ولايات أخرى كذلك لكن الوقت لا يتسع لذكرها جميعا.

فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذت فيما يخص مسألة التمويل والعقار الصناعي باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين والعائقتين كذلك في نفس الوقت لإنشاء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، فطبعا الوزارة ومن خلال مانص عليه القانون التوجيهي بادرت في إنشاء ميكانيزمات وأدوات من أجل التخفيف من معاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا

الآليات المساهمة في عملية الإنشاء ليست تحت وصاية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويبدو لي هنا أن هذا الأمر غير طبيعي، لذلك فقد راسلت السيد رئيس الحكومة في هذه المسألة، ليس من باب الاستحواذ على هذه الآليات ولكن من باب إعادة الأمور إلى نصابها، فيما أن هذه الآليات تنشئ مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة فمن الطبيعي أن تكون تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أتمنى أن أكون قد أجبت على انشغالات السيد العضو، أشكركم سيدي رئيس الجلسة ومعدرة إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ الوزير وأسأل السيد لزهاري بوزيد هل لديه إضافات في الموضوع؟ تفضل.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

أشكر السيد الوزير على رده الوافي - في الحقيقة - بالنسبة لمجموعة الأسئلة التي طرحتها، لكن في نفس الوقت فتح لي الباب لكي أضيف تساؤلين مختصرين إذا كان ممكنا سيادة الرئيس، وهما أن القانون يؤكد على تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساؤلي هو إذا كان فيه عمل في هذا الميدان؟ والنقطة الثانية هي أن القانون يؤكد في إطار إبرام الصفقات العمومية يجب تخصيص نسبة معينة للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا ونحن ننتهج برنامج الإنعاش الاقتصادي وهناك الكثير من الصفقات المطروحة... إلخ.

إذن هل نالت أو استطاعت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو هل هيئات الدولة المعنية بالأمر عملت في هذا الاتجاه وخصصت نسبة معينة لهذه المؤسسات من أجل تشجيعها على التواجد وعلى التزايد وعلى خلق مناصب الشغل... إلخ؟ شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة الآن للسيد الوزير.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حقق تقريبا رقما قياسيا في هذه المسألة، ففي فترة سنة ومن ضمن النصوص التنظيمية العشرة التي أقرها القانون أو أكثر، بالتقريب إثنا عشر نصا تنظيميا، تم إيداع ثمانية نصوص تنظيمية على مستوى أمانة الحكومة وهناك ثلاثة مشاريع مراسيم هي جاهزة حاليا سترسل إلى الأمانة العامة للحكومة وهناك نص في طور الإعداد. ومن بين النصوص الثمانية التي أودعت على مستوى الأمانة العامة للحكومة صدر في الجريدة الرسمية أربعة نصوص تشريعية وهي: المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض وهذه الآلية سنشرع قريبا في تنصيبها، طبعا بتعيين هياكل تسييرها ثم صدر مؤخرا فقط أي في شهر فيفري الفارط المرسوم التنفيذي الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها. صدر أيضا المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الاقتصادية. وصدرا أيضا المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إذن، أعتقد بأن هذا القانون 01-18 فعلا قد فتح آفاقا كبيرة وأعطى آلية أساسية لتطوير هذا القطاع، وكما تلاحظون في فترة سنة صدرت أربعة نصوص وهناك نصوص أخرى متضمنة إنشاء أربع عشرة مشتلة عبر الوطن والمرسوم المتعلق بنموذج التصريح الشخصي، إنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة إلى غير ذلك، نصوص كلها قد تمت دراستها على مستوى الأمانة العامة للحكومة وستصدر إن شاء الله قريبا. وهكذا كما قلت فإن القطاع سوف يتعزز بهذه الآليات القانونية وهي العملية التي ستسمح بمباشرة مهام هذه الوزارة الفتية.

طبعا على خلاف هيكلية القطاع على مستوى بعض الدول، نجد أن عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست موكلة للقطاع في حد ذاته فأنتم تعلمون أن هناك وكالات منها (L'A.N.D.I) الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار و(L'ANSEJ) بالإضافة إلى (L'ADS) بالنسبة للقرض المصغر وللأسف كل هذه

الحالية وقد عادت هذه الفكرة ونحن بصدد المباحثات مع السيد وزير المساهمة وترقية الاستثمار وقد قام هذا الأخير بمبادرة في هذا الموضوع بحيث جمع مقاولين خواص وهم بصدد دراسة هذه المسألة، وماهي الآليات التي تسمح بدخول القطاع الخاص في شراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، ومنتقل الآن إلى السؤال السادس وأحيل الكلمة إلى الأستاذ بوجمعة صويلح، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير الموارد المائية فليفضل مشكورا.

السيد بوجمعة صويلح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس المحترم، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الوزراء المحترمين، ضيوفنا الأفاضل الكرام، سلام الله عليكم.

بادئ ذي بدء سيدي الرئيس، طبقا للقوانين الجاري العمل بها في تنظيم العلاقات بين العمل التشريعي والحكومة تجدني جد مسرور وجد فخور أن أتوجه من هذا المنبر كنائب ممثل للشعب إلى أخي وزميلي السيد وزير الموارد المائية، ممثل الجهاز التنفيذي والحكومة، وبدوري فهدفي في طرح هذا السؤال الاستفساري هو مجرد الاطلاع والاستفسار عن وضع يقلق المواطن.

سيدي الوزير، سدّ «واد كيسير» من المشاريع الكبيرة في المخططات التنموية سجل منذ أكثر من 5 سنوات ولم يعرف لغاية الآن انطلاقة حقيقية! وهو سؤال مباشر حيث المواطن جد حائر وجد قلق يتساءل ماسر ذلك؟ ونحن نرغب في المزيد من الاطلاع والمزيد من الاستفسار.

يعيش المواطن في هذه الولاية نوعا من ظاهرة شراء الماء! فاللتر الواحد يقدر ثمنه بـ 50 سنتيما مع العلم أن هذا المشروع يتوسط ولاية جيجل بحيث يبعد عن مصبه المائي أو الحوض المائي بـ 1 كلم عن البحر، على الطريق الوطني، هذا الحوض يبعد السد عن جيجل بـ 11 كلم وبلدية العوانة بـ 9 كلم وفي مشارفه

السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: شكرا للسيد بوزيد، فعلا كما أشار السيد العضو، نص القانون التوجيهي على ضرورة تشجيع الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، كما أثار أيضا مسألة تخصيص قسط معين من الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طبعا هذا الأمر الأخير يحتاج إلى آلية تنظيمية وقد أشرت في جوابي إلى أننا بصدد التحضير لبعض النصوص التي لم يتم إرسالها بعد إلى الأمانة العامة للحكومة ومن بينها نص تنظيمي يتكفل بهذه المسألة أي مسألة تخصيص قسط معين من الصفقات العمومية، ولا يخفى عليكم أن هذه المسألة يحكمها القانون الخاص بالصفقات (Le code des marchés) وبصفة عامة؛ وللأسف فإن هذا الأمر لا يخص فقط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل يتسع إلى المؤسسات الصغيرة وخاصة المؤسسات الحرفية، ونجد أن الكثير من الحرفيين يبتزون لأنهم لا يستطيعون الحصول والوصول مباشرة إلى بعض الصفقات، لأن النصوص أو القوانين تنص على أن يكون لدى الحرفي أو المؤسسة الحرفية على الأقل السجل التجاري بينما المؤسسات الحرفية تحوز على ما يسمى ببطاقة الحرفي التي لم يعد يعترف بها. وقد راسلت في الموضوع السيد وزير التجارة وهو مشكور وكان رده إيجابيا، فشكلنا فوج عمل يحضره أيضا ممثل عن وزارة المالية للتكفل بهذه المسألة لكي - على الأقل - يستفيد الحرفيون من الصفقات العمومية ولكي لا يقتصر عملهم دائما تحت وصاية ربما مقاولين ليس لديهم علاقة مباشرة مع الأعمال وخاصة الفنية منها التي يقوم بها الكثير من الحرفيين.

بالنسبة للشراكة بين القطاع الخاص والعام فأنا أعتقد أن هذا القطاع وخاصة عندما كان يترأسه السيد بوكروخ بحيث قام بعدة مبادرات وجمع متعاملين اقتصاديين من هذا القطاع خاصة في إطار ربما التخفيف من حدة مشكل الخوصصة المطروح الآن على القطاع العمومي فربما هذا طريق من الطرق التي يمكن استغلالها في إنقاذ - إن صح التعبير - المؤسسات العمومية التي تشهد صعوبات في الفترة

السيد وزير الموارد المائية: لقد تفضل الأخ عضو مجلس الأمة بوجمعة صويلح بطرح سؤال شفوي حول مشروع إنجاز سد كيسير بولاية جيجل شاكراله اهتمامه بقطاع الموارد المائية لما يكتسبه من الأهمية في تنمية مناطقنا الداخلية، وفي هذا الإطار أود أن أشير إلى أن دراسة المشروع الأولي (L'avant projet) لهذا السد قد تم إنجازها في سنة 1995 حقيقة وتم كذلك الانطلاق بعد 1995 في إزالة بعض العراقيل المتبقية والمتمثلة فيما يلي:

1 - تحويل الطريق الولائي رقم 07.

2 - بناء مقر إداري.

3 - إجراءات نزع الملكية فيما يخص بعض الأراضي الخاصة الموجودة في منطقة السد.

ومن المقرر الانتهاء من هذه الأشغال الجارية حاليا خلال شهر مارس الجاري من سنة 2003. ومن جهة أخرى يجدر التذكير بأن مشروع إنجاز السد تم اقتراحه خلال سنة 2001 للمرة الأولى وكذلك في سنة 2002 ثم في سنة 2003 ولكن للأسف لم نتمكن من تسجيله في الميزانية وذلك بسبب عدم رفع العراقيل المذكورة أعلاه وكذلك التحصل على التمويل فيما يخص هذا السد وتعتزم وزارة الموارد المائية وفور الانتهاء من الأشغال مع نهاية مارس الحالي طلب غلاف مالي خاص (Les sur fonds propres) في إطار قانون المالية التكميلي للانطلاق في الإجراءات المتعلقة بالإنجاز مع العلم أن هذا المشروع يكتسي بالنسبة لنا أهمية كبيرة لما سوف يكون له من آثار إيجابية على المنطقة كما ذكرتم في بداية السؤال. مرة أخرى أشكر السيد عضو مجلس الأمة على جهوده المبذولة في هذا المجال والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير والكلمة الآن للسيد بوجمعة صويلح إن أراد تعقيبا فليفضل.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا السيد رئيس الجلسة. بادئ ذي بدء اعتزازي وشكري على الصراحة الواضحة للسيد الوزير وعلى الطرح المباشر والشفافية الكاملة لأنني قلت في بداية السؤال إنني أقدم مجرد

الغربية لا يتجاوز 20 كلم كحدود ولاية جيجل. مشارفه الشرقية لا تتجاوز 90 كلم من ولاية سكيكدة، سعة هذا السد تمكن من تموين ولاية جيجل بـ 36 مليون م³ من المياه الصالحة للشرب ويمكن أن تمون ولاية جيجل وسهولها الساحلية للسقي بـ 12 مليون م³ فهذا السد هو عبارة عن ثروة مائية نتيجة كونه يتوسط منحدرات جبال قروش وجبل الوحش وجبال الماء البارد وهو سلسلة لانحدارات التي ترتفع أكثر من 800م عن سطح البحر التي هي سلسلة جبال البابور! إن هذه الثروة المائية الهائلة التي تنحدر مباشرة سنويا إلى البحر تجعلني أتساءل ياترى ماهي الأسباب التي أدت إلى هذا التأخير؟ فإذا كانت أسباب جيولوجية، طوبوغرافية، تضاريسية، مناخية سيدي الوزير وأنتم أدري بهذا الموضوع وتعرفون أكثر مني في هذا المجال جيدا وكل ما أعرفه كمواطن هو الباب التضاريسي والجمال السياحي للمنطقة والمناخ المعتدل وأيضا كونها عبارة أيضا عن أرض سهلية غابية ومنحدرات جبلية لا تعرف فيها المنطقة الصناعية ولا التلوث أو ما يعرقل المحيط البيئي.

إذا تساءلنا عن الأسباب القانونية والمالية فربما هذا المشروع وبعد طرحه في برنامج أو برامج التنمية المحلية والتنمية الوطنية الشاملة استفاد مؤخرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي ربما التكلفة المالية ليست هي العائق، فإذا كانت جوانبها القانونية فهذا المشروع قد اكتمل كلية في الجانب التقني من باب المناقصة الوطنية، من باب رفع عقبات التعويضات لذوي الحقوق العقارية إلا حالة واحدة وهي نادرة جدا ويمكن معالجتها في ظرف قياسي بقرار قضائي استعجالي أو بتسخيرة من السيد الوالي وإذا كان لأسباب التعويضات المالية فذوو العقارات قد عوضوا بموجب قرار 29-12-1999 كلهم إلا حالة واحدة.

إذا كانت هناك بعض الأسباب الأمنية، البيئية، المحيطية فلكم واسع النظر في هذا الجانب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ صويلح والكلمة الآن للسيد عبد المجيد عطار، وزير الموارد المائية.

لتهيئة المكان، والمكان الآن جاهز والمشروع جاهز وتقنيا لا تنقصنا إلا الأموال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير ومنتقل الآن إلى السؤال الثامن وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوشكير، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية الريفية، المكلف بالتنمية الريفية، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بوشكير: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس الجلسة المحترم، السيد الوزير المنتدب لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالتنمية الريفية المحترم، السادة الوزراء المحترمين، زميلاتي زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، رجال الإعلام السلام عليكم وبعد،

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة أتوجه بسؤال شفوي إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المكلف بالتنمية الريفية، هذا نصه:

تعد التنمية الريفية عملية تحويل واسع للظروف المعيشية في الأرياف من حيث السكن والخدمات الجوارية، وتهدف إلى توقيف الزحف الريفي وتحديث النشاط الفلاحي، ونظرا لأهمية هذه التنمية وما تجره، ارتأيت أن أطرح على معاليكم السؤال التالي:

ماهي أهم محاور برنامج قطاعكم وخاصة فيما يتعلق ب:

أ - أولويات القطاع؟

ب - إعادة الاعتبار للسكن الريفي، الذي يحتل الصدارة ضمن انشغالات سكان أريافنا؟

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة الآن للوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية الريفية، المكلف بالتنمية الريفية فليفضل مشكورا.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة

استفسار وهذا الاستفسار لا يخصني وحدي وإنما يخص المواطن والرأي العام المحلي وأيضا لإزالة ما فيه من لبس وشكوك.

هذا الموضوع مسجل - كما قلت - منذ أكثر من خمس سنوات والسيد الوزير أكد أن الدراسات كانت منذ 1995 وطرح الموضوع كان على أساس سنتي 2001 و2002 لتسجيله قصد توفير الغلاف المالي، هذه المعطيات وهذه الصورة الواضحة تجعلني أقول - من هذا المنبر - بأن المواطن يحتاج إلى الشفافية الكاملة والمعلومات الدقيقة حتى لا يبقى يحسب أشياء تشعره بالتهميش، إذن التحضيرات اللازمة لغاية الآن غير مكتملة، الغلاف المالي غير موجود، الآن نسمع في الشارع الجيجلي أن المشروع قد حوّل! لكنه لم يحوّل وإنما الغلاف المالي غير موجود أساسا، الحصيلة التي كانت من المفروض أن تقدم ليتقرر في الميزانية التكميلية أو الميزانية الأساسية لم تتم. فهذه الإجراءات البيروقراطية الروتينية جعلت المواطن يعرف بأن المشروع في طور الدراسة وفي مرحلة العمل والترتيب، فعقبات التعويضات لنزع الملكية للمنفعة العامة تمت بقرار وقد تم تعويض كل الملاك في 19/12/1999 وبقيت حالة واحدة وهي تستعمل ما يسمى بالتعسف أمام الدولة، فهنا بإمكان الوكالة الوطنية للسدود أن تستعمل الغرفة الإدارية وطرق الاستعجال أحيانا. ويمكن أن يستعمل السيد الوالي التسخيرة الإدارية المعمول بها قانونا فليس الإشكال في عقبة الملاك وإنما الإشكال الآن في عدم وجود الغلاف المالي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة صويلح وأسأل السيد عبد المجيد عطار إن كان يريد إضافة شيء إلى ذلك؟

السيد وزير الموارد المائية: ليس لدي توضيحات أخرى ولكن أؤكد على شيء وهو أننا متفائلون جدا بهذا المشروع الذي سيبدأ سنة 2003 إن كان هناك قانون مالي إضافي لسنة 2003 لأن كل الإجراءات - كما قلت - انتهت الآن تقريبا وقد قمنا بها رغم أنه لم يكن لدينا الغلاف المالي اللازم، فقد قمنا بالإجراءات

البعد عن آليات التأطير للتنمية المنشأة لهذا الغرض.

– الملاحظة الثانية أن الاستثمارات القاعدية الموجودة في عدة مناطق من هذه الفضاءات الريفية، رغم أهميتها، إلا أنها غير مستغلة بالنجاعة المطلوبة، وفي أحيان أخرى غير متوازنة.

– الملاحظة الثالثة، أن الموارد الطبيعية تبقى هشة، ومهددة بالانجراف في الجبال، وبالتصحر في السهوب، وبالملوحة في مناطق عدة.

– الملاحظة الرابعة، بلغ النزوح الريفي ما بين 1977 و1998 ما يقارب 5 ملايين نسمة، مما ساهم في الضغط على المدن من جهة، والتصحر البشري في المناطق الريفية من جهة أخرى.

ولهذه الظاهرة أسباب عديدة ومتنوعة منها الطبيعية والاقتصادية والأمنية. إن هذه المعايير، قد أكدت مرة أخرى، الأهمية، التي أعطتها الحكومة للتنمية الريفية، في هذه الأونة بالذات وهذا لما لها من انعكاسات مباشرة على التوازن الاجتماعي، وعلى التنمية الاقتصادية. فمن هذا المنطلق وبعد التشخيص للوضع الخطأنا أعمالنا على محاور كبرى وهي الآتية ويمكنني أن أخرج من إطار النص الذي تم تحضيره:

أولاً: العمل على تقريب كل آليات تأطير عمليات التنمية لسكان الأرياف، وخاصة المعزولين والمهمشين منهم.

في هذا الإطار وبعد الملاحظات الميدانية، شيئاً ظهرنا بصفة واضحة الأول، عمليات الاتصال مع هؤلاء السكان، ربما لم تعط النجاعة اللازمة، وربما تحدثنا كثيراً عن الدعم، فلما نتكلم عن الدعم ربما يفهم أن هؤلاء السكان ينتظرون الدعم فنجعلهم في حالة انتظار دائمة والآليات موجودة لكنها لم تصل إليهم وهنا نجد أنفسنا في موازنة صعبة. كان من اللازم الخروج من طريقة العمل هذه ومن هنا حاولنا ولأجلنا نحاول على كل المستويات أن يكون مفهوم المساندة أو التقرب من هؤلاء السكان مبنياً على المرافقة بما لها من معنى قوي عند تجمعاتنا في الريف ولما لها من معنى في إعادة الثقة في أنفسهم وفي تأطيرهم وهم يوافقون بقوة على هذا المنهج. فالموافقة عوض الدعم والمساندة، نحن ندعم من هو بحاجة إلى مساعدة

أعضاء مجلس الأمة المحترمين، يشرفني أن أتواجد اليوم معكم مرة أخرى منتهزا هذه الفرصة التي أتاحها لي السيد محمد بوشكير عضو مجلس الأمة المحترم بطرحه علي السؤال الشفوي المتعلق بأولويات ومحاور برنامج التنمية الريفية، وكذلك مكانة السكن الريفي ضمن هذا البرنامج، وهو مشكور على ذلك.

سيدي الرئيس، إن إدراج التكفل بترقية وتطوير الفضاءات الريفية ضمن برنامج الحكومة هو في حد ذاته رسالة قوية موجهة لسكان الريف، من أجل إنعاش الاقتصاديات الريفية حسب خصوصياتها في ديناميكية التنمية الوطنية.

ويتمثل هذا في بعث الثقة في سكان هذه المناطق، وفي قدراتهم وقدرات فضاءاتهم، لكي تشارك بفعالية في ديناميكية تنمية وطنية متكاملة ومنسجمة.

كما يؤكد برنامج الحكومة على أن لا تنمية في هذه الفضاءات إلا بمشاركة فعالة وفعالية لسكان الأرياف وعلى كل السياسات الواجب إعدادها التكفل بتنمية وطنية متوازنة ومنسجمة.

وهكذا فإن التنمية الريفية هي قبل كل شيء تعبير عن سياسة وطنية تهدف في نفس الوقت إلى تحسين مستوى التنمية البشرية، بتوفير الأدوات والوسائل المطابقة لها، وتقليص الفوارق الموجودة في الفضاءات الريفية نفسها، وبينها وبين المدن، تؤخذ فيها بعين الاعتبار النجاعة الاقتصادية للاستثمارات وكذلك استدامتها الإيكولوجية وقابليتها الاجتماعية.

سيدي الرئيس،

انطلاقاً من هذا، جعلنا من التعرف والإلمام بطاقات الأرياف، ومدى نجاعة الاستثمارات المنجزة حتى الآن، ومدى قابلية الريف للاندماج في حركية تنمية فعالة ودائمة من أولى الاهتمامات.

وأعني هنا 13 مليون نسمة، الموزعين على أكثر من 8500 قرية ومشتة ودوار وبقاع، منهم 8 ملايين يسكنون القرى، و5 ملايين الباقية متواجدة في مناطق متناثرة. من بين هؤلاء السكان مليونان تقريباً يعملون في مزارع فلاحية مكونة.

– الملاحظة الأولى التي استخلصناها، تتمثل في أن العديد من هؤلاء السكان يعتبرون أنفسهم بعيدين كل

العمل وسيبقى جاريا ويكون دائما مطابقا. في نفس الوقت هناك عمليات متوجهة للتنمية أو لتثمين المهن الريفية، وفي الحقيقة ما سمعناه قبل قليل عن مؤسسات صغيرة وكبيرة كلها مندمجة في هذا الإطار وسنسهل من هذه العملية وتقريب كل هذه الآليات إلى مكان الأرياف وأؤكد أن البداية تكون متوجهة خاصة إلى المعزولين والمهمشين منهم لأن عددهم - وقد تكلمت عن ذلك قبل قليل - تقريبا 5 ملايين نسمة وهو عدد كبير ومن الضروري أن يساهموا في الديناميكية التنموية، وفي نفس الوقت هناك مشاريع مخصصة لإعانة ومرافقة السكان الذين هجروا الأرياف ولرجوعهم لابد من مرافقتهم حول تشجيع عمليات اقتصادية متكاملة في هذه المنطقة. من هذا المنظور كان لا بد أن نتحرك بسرعة في هذه الآونة ونستعمل الآليات الموجودة وهي كثيرة ولكنها لم تصل إلى سكان هذه الأرياف لأسباب عديدة وبالتالي كان من الضروري ربطها بعمليات ميدانية.

وبالإضافة إلى هذه المحاور أي مرافقة سكان الأرياف وإنشاء مشاريع استصلاح جوارى وبلورة الأدوات والمناهج لدعم عمليات ومشاريع تنموية على المستوى القاعدي، هناك مستوى ثان وهو أننا نحاول أن نوفر بعض الأدوات وكذا بلورة الأدوات اللازمة للتخطيط على المستوى البلدي من خلال دراسات اقتصادية اجتماعية التي شرع فيها مع معاهد ومؤسسات ومراكز علمية وسيتم توسيعها لتشمل الدوائر والولايات ثم المناطق الطبيعية المنسجمة.

ومن بين هذه الأدوات يمكن ذكر استعمال صور القمر الصناعي وتعميم استعمال النظام الإعلامي الجغرافي ومؤشرات اقتصادية لكل منطقة طبيعية. هذه كلها أدوات نحن نعمل على توفيرها والبعض منها موجود وهناك بعض البلديات قد بدأت في عمليات نموذجية في هذا الميدان، فمن جهة توجهنا إلى سكان الأرياف بهدف التنمية البشرية والعمل الجوارى وبناء هذه المشاريع الاستصلاحية الجوارية ومن جهة أخرى حاولنا أن نعطي الأدوات إلى المؤطرين على مستوى البلدية والدوائر والولايات لمحاولة إدماج هذه العمليات في إطار اللامركزية المعمول بها، وفي

والمساندة تكون مؤقتة. أما المرافقة فهي بمعنى الرفيق وستكون إدارية، مالية وتقنية، هذا من جهة طريقة التعامل مع سكان الأرياف.

الطريقة الثانية، إنه كان من اللازم أن ننشئ مشاريع تصلها كل التأطيرات الموجودة على مستوى الدولة، وقد لاحظنا في العشر سنوات الأخيرة وموازاة مع كل الإصلاحات أن الدولة الجزائرية قامت بتأطيرات عدة للمساندة أو للكفاح ضد التهميش ولكن هذه الآليات لم تصل في عدة أحيان إلى سكان الأرياف الذين يشعرون أنهم معزولون عن كل هذه الديناميكية، ولتفادي هذا الموضوع شرعنا في بلورة ما يسمى باستصلاح المشاريع الجوارية التي تبنى مع سكان الأرياف حول محورين، محور اقتصادي بحت وهو أن نعرف منذ متى يعيشون في هذه المنطقة؟ وماهي الأساليب التي يمكن للدولة أن تتدخل بها بكل مالديتها من إمكانيات ومن آيات بحيث توطر هذه العملية الاقتصادية، تساندها عمليات أخرى لتثمين وتعزيز العمليات الاقتصادية.

فهذه الطريقة عبارة عن مشاريع صغيرة تتوجه إلى الأسر بما فيها من مكونات من شباب ونساء وأطفال وآباء ومكونين. هذا بالنسبة للأسرة الواحدة ثم تتجه إلى عشر أسر أو خمس عشرة أسرة أخرى بمكوناتها، يعملون وهم نواة المشروع بحيث يقيم معهم المشروع وهم بذلك يساندون العمليات الاقتصادية. ونفس الملف الذي قمنا به في العمليات الاقتصادية يستعمل للعمليات المشجعة للأدوات الاجتماعية كالسكن الريفي وباقي العمليات الأخرى. إذن هي عملية تقريبية لسكان الأرياف وفي نفس الوقت هي عملية تنقص من البيروقراطية التي يشتهي منها سكان الأرياف الذين يشعرون في قرارة أنفسهم أنهم في إطار معزول ومهمش وهذه من الناحية العملية وبالتالي فالمرافقة أولا.

- ثانيا: مشاريع الاستصلاح الجوارية.

- ثالثا: الفضاءات الريفية فما تكلمنا عنه كل متوجها إلى السكان المعزولين والمهمشين ويوجد في الفضاءات الريفية كذلك مزارع بحيث لدينا تجربة لمدة سنتين في دعم المزارع بغية تأهيلها وسيدعم هذا

هذا على المدى القريب وكمرحلة أولى، وفي نفس الوقت فإن تحضير المرحلة الثانية جار والتي تثمن فيها كل هذه العمليات، وتدرج في إطار أكثر شمولية وطويلة المدى على مستوى فضاءات طبيعية منسجمة ومتكاملة.

أما فيما يتعلق بالجزء الأخير من السؤال والمتعلق بمكانة السكن الريفي ضمن برنامجنا، فنرى أن السكن الريفي في إطار هذه السياسة ليس فقط سكنا للإسكان ولكنه أداة عمل وتعزيز للنشاط الاقتصادي.

لا بد أن نفرق بين السكن الاجتماعي الذي يدرج في منهجية معينة والسكن الريفي الذي يساند عمليات اقتصادية، لماذا؟ لأننا لما درسنا ما نُفذ في الماضي لاحظنا في عدة ولايات أن هناك عدة مساكن أنشئت في إطار السكن الريفي والآن هي شاغرة لسبب بسيط وهو الحالة الأمنية وهذه واضحة، أو لأنه لا توجد عمليات اقتصادية ولا يوجد مدخول لهؤلاء السكان فهجروا هاته المناطق. ونفس الملاحظة عن السكن الريفي يمكن أن تنطبق على الإنارة الريفية والطرق وعدة إنشاءات واستثمارات قامت بها الدولة الجزائرية، ولكن لكونها غير مرتبطة بمداخل هؤلاء السكان أو بنشاطاتهم الاقتصادية فلم تستعمل استثماراتهم بالنجاعة اللازمة وكان يجب أن نتفادى هذه الطريقة ولذلك فالأولوية للمناطق المهمشة والمعزولة وللعمليات الاقتصادية التي تعود بالمدخول لهذه الأسر وتكميلا لهذا تأتي الآليات الأخرى.

حاولت بهذا وبسرعة الحديث عن العمليات نفسها وفي نفس الوقت لما نطرح معضلة التنمية الريفية – كما قلت في البداية – هي ليست قطاعا ولكنها سياسة تحاول أن تجمل كل الآليات الموجودة للتنمية البشرية في هذه المناطق ولما نعرف حسب بعض الإحصائيات أنه في سنة 2030 ستستقبل مدننا تقريبا 15 مليون نسمة جديدة مقارنة مع أقل من 10 ملايين التي استقبلتها في الأربعين سنة الماضية! سترون أن العملية تصبح هامة جدا للاستقرار والتوازن الاجتماعي فهي عملية قوية وهادفة إذا ما استعملت فيها كل الجهود لإرساء هذه التنمية الريفية خاصة حول المحاور الاقتصادية وبالطبع سيكون أكثرها فلاحيا

نفس الوقت قمنا بعدة عمليات ذات طابع إداري وتقني على المستوى المركزي لتسهيل هذه العمليات في الميدان مع عدة وزارات كالسكن، الموارد المائية، الشغل، التضامن، الصناعة التقليدية، الداخلية والجماعات المحلية، المالية، التكوين المهني والتعليم. ويبقى الاتصال جاريا مع وزارات أخرى كالصحة، البريد والمواصلات بهدف تعزيز وتقوية الروابط ما بين القطاعات وضبط التدابير العملية التي تسمح لنا بالتدخل المنسجم والمتكامل في الوسط الريفي.

أما على مستوى داخل القطاع الفلاحي ومن أجل تعزيز الأنشطة الاقتصادية القاعدية، شرع في إدماج البرامج ذات الطابع الفلاحي والغابي والسهمي، وترقية أنشطة اقتصادية جديدة.

كمعطيات أولية، وبعد زيارات ميدانية لأكثر من 22 ولاية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، شرعنا في عمليات تحسيسية وتفقدات جوارية، ابتداء من المناطق المهمشة والمعزولة، وجعلنا من التشاور مع سكان الريف والسلطات المحلية، المحور الرئيسي لإرساء تنمية ريفية تشاركية لا مركزية.

وفي نفس الوقت، قامت المصالح الفلاحية والغابية المحلية بإجراء تحقيقات على مستوى أكثر من 1000 بلدية، التي سمحت بتحديد ما يقارب – في مدة أربعة أشهر – 2000 مشروع جوارى، يمس 123.000 أسرة ريفية، أي ما يعادل 700.000 نسمة، تم إعداد 400 مشروع منها 200 مشروع انطلقت به عملية الإنجاز وفي نفس الوقت وفي هذه المرحلة الأولى لتحضير برنامج طويل المدى للتنمية الريفية ومن أجل تعزيز هذه المنهجية، شرع في إجراء محادثات مع منظمة الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) والبنك العالمي، لبلورة وتنفيذ عدة مشاريع نموذجية وقد شرع في إنجاز البعض منها.

وقد تم تكليف فريق عمل، بإعادة إحياء بعض الدراسات القديمة والاستفادة منها كمنطقة واد الطويل مثلا وغيرها.

كما أننا بصدد إنجاز مركز لاستعمال تقنيات مكافحة التصحر بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الشاملة لبلادنا بدءاً من أريافنا التي كان سكانها بمثابة الصدر الذي احتضن ثورة التحرير الوطني وكانوا في فوهة المدفع - كما يقال - فمن حقهم أن ينعموا اليوم بحياة كريمة تحت شمس الحرية المشرقة.

أتمنى لكم معالي الوزير كل التوفيق في تجسيد هذا البرنامج الطموح في أرض الواقع خدمة لمواطنينا وبلادنا. وشكرا لكم جميعاً على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، تفضل.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: شكراً. أريد أن أشكر السيد محمد بوشكير على مساندته لهذا البرنامج وأنا متيقن بأن كل أعضاء مجلس الأمة سيساندون هذه السياسة التي أظنها سترجع بالخير لاقتصادياتنا ولاقتصادنا الوطني وخاصة في أريافه وشكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكراً. ننتقل إلى السؤال التالي وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بودينة، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير التجارة فليتفضل مشكوراً.

السيد مصطفى بودينة: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء المحترمين، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة الحضور. لدي سؤال شفوي ومن واجبي وحقي طرحه وشرحه اليوم إذ كنت قد قدمته منذ ثلاثة أشهر وهناك اليوم فرصة لي بحضور السيد وزير التجارة، والسؤال في الواقع كان موجهاً لأربع وزارات لأن خطورة وحجم المشكل الذي يتناوله لا يخص وزارة التجارة فحسب وأقصد قطاع التجارة والبناء والأشغال العمومية، الصناعة والإعلام، لأن السؤال يتعلق بالشلل الذي عرفه ميدان تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لمدة

أو رعويًا أو جبليًا ولكن هناك مناطق أخرى نتجنب فيها عدم التوازن في المستقبل. إذن العملية طويلة المدى وطريقة العمل الآن يراد منها تحسين اندماج الأدوات التي يمكن إيصالها لسكان الأرياف المعزولة بسرعة ولكن في نفس الوقت إعداد خطة طويلة المدى للتنمية الريفية لتكون مندمجة في التنمية الوطنية ككل، وبالتالي لم لا نصل إلى ما وصلت إليه بعض البلدان المتقدمة إذ سيكون السكن في الريف هو القطب ولكن عكس ما نراه الآن وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً والكلمة للسيد محمد بوشكير.

السيد محمد بوشكير: شكراً سيدي الرئيس. أود أن أشكر السيد الوزير المنتدب، المكلف بالتنمية الريفية على رده الذي تفضل به بخصوص سؤالنا الشفوي، وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد على أهمية برنامج التنمية الريفية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا عامة ولأريافنا خاصة.

إنه من نافلة القول التذكير بأن برنامج التنمية الريفية منبثق أساساً من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي لم يدخر أي جهد لنهضة البلاد اجتماعياً واقتصادياً وضمن العيش الكريم لجميع أفراد الشعب الجزائري في ظل العزة والكرامة. ويعد هذا البرنامج طموحاً يهدف إلى تنمية أريافنا وإنعاش الحياة الاجتماعية والاقتصادية بها وتحقيق الرفاهية لسكانها في إطار ما يعرف بالتوازن الجهوي.

وقد رصدت له مبالغ مالية معتبرة بحكم حجم الأهداف المنشودة منه مما جعله محل اهتمام من قبل سكان أريافنا فهم يعولون عليه كثيراً في النهوض بالمنطقة وبعبارة أخرى إنه يمثل بصيص أمل في حياة كريمة ومشاركة جماعية في التنمية الشاملة للبلاد.

ولذلك تجدني اليوم أؤكد من هذا المنبر على أهمية برنامج التنمية الريفية وأثمن مبادرة فخامة رئيس الجمهورية في هذا الشأن لتحريك دواليب التنمية

الميزانية السنوية، كما لا يوجد في هذا البرنامج الخاص تنمية شاملة. كان لا بد أن تنطلق البلاد انطلاقاً قوية لو كان التجنيد قويا ولكننا لم نشجع التجنيد والذنب تتحملة وسائل الإعلام، وضمن المشروع جاء أشخاص آخرون تسببوا في عرقلة المشاريع بل وأكثر من ذلك، في شلها! فارتفعت أسعار الإسمنت والحديد وخلق مشكل آخر لأن إبرام الصفقات بين المقاولين والولايات يتم على أساس السعر المعمول به (Le prix courant) ولكن ارتفاع الأسعار قد لا يحتمله المقاولون فأصبحوا عاجزين ولكن في نفس الوقت ربما قانون الاستثمار يسمح بمراجعة الأسعار ولكنها مراجعة قليلة (Il ne peut pas réévaluer) فلا يمكنه إعادة إبرام صفقة جديدة بالنسبة للأسعار الجديدة، هذا المشكل أصبح مطروحا بالنسبة للمقاولين، ماذا انجر عن كل هذا؟! لقد توقفت المشاريع في الكثير من الولايات وارتفعت الأسعار وحتى التكاليف وفي نفس الوقت فإن المقاولين الذين أبرموا صفقة في مشروع ما والتزموا خلالها بمدة عام للإنجاز، لا يمكنهم إنهاء المشروع في عام ويعود السبب في ذلك إلى التوقف عن العمل لمدة 6 أشهر لكون المادة غير موجودة وبالتالي فإن مدة المشروع ستطول وعض أن يتم الإنجاز في سنة سيمتد إلى سنتين، وحتى برنامج الإنعاش الاقتصادي نفسه الذي كان من المفروض أن ينفذ في ثلاث سنوات ربما ستمتد مدته! أما الغلاف المالي العام (Il va y avoir des déperditions des sommes d'argent).

إذن ستكلف الأموال ولا يستفيد الإنجاز منها!! هناك بعض المقاولين تعرضوا للإفلاس والسبب لا يكمن في عدم وجود المواد أو الزيادة في الأسعار إنما لأسباب أخرى وهناك من المقاولين من أتم إنجاز المشروع ولكن الإدارة لم تدفع له أجره وخاصة المقاولين الصغار وهنا أذكر مشكلا آخر يتعلق بقطاع البناء، وهو مشكل القدرة على الإنجاز (Ies capacités de réalisation) على المستوى الوطني (كل الولايات)، فإن انطلقت الولايات بخمسة آلاف مشروع على مستوى كل تراب الولاية ويساهم فيها 50 أو 100 مقاول ما بين كبير وصغير فإن القدرة على الإنجاز لا تكفي إذ يصبح

السداسي الأخير للسنة الماضية، هذا الشلل أو العرقلة التي أصابت تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي تسببت فيها ندرة الإسمنت والحديد حتى ظن الناس أن هذه الندرة منظمة، الهدف منها عرقلة برنامج هام انطلق به السيد رئيس الجمهورية وهو يتجاوب وطموحات ومتطلبات ومشاكل المواطنين المطروحة كالماء الصالح للشرب والغاز الطبيعي والطرق لفك العزلة والسكن والمدارس والصحة وتنمية الفلاحة. وقد خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار ليتم إنجازها لمدة ثلاث سنوات. في السنة الأولى وعند انطلاق البرنامج شعرنا بشبه مؤامرة سكوت حول هذا البرنامج أين غابت التغطية الإعلامية وأنا لا ألوأم الإعلام المكتوب إنما باقي وسائل الإعلام لم تعط للبرنامج حقه من التحسيس والشرح وتشجيع الجهود المبذولة من طرف الولاية والمنتخبين على مستوى الولايات لإنجازه. لقد مر مرور الكرام وكان من المفروض أن تشجع هذه الديناميكية والحيوية للإنعاش لكن ربما جاءت أحداث وطنية أخرى غطت هذا الحدث الوطني الهام في حياة المواطنين الذين لا يزالون ينتظرون حله علما بأن البرنامج الذي انطلق به الأخ رئيس الجمهورية كان متجاوبا مع متطلبات المواطنين، ثم جاد العام الثاني وترجم البرنامج فمن توزيع المالية إلى إبرام الصفقات، فترتيب المشاريع لتنتقل الإنجازات وكان من المفروض تقوية الوتيرة أكثر في العام الثاني غير أننا فوجئنا بندرة الإسمنت والحديد والسؤال المطروح هل هذه الندرة منظمة، أم أننا عاجزون عن توفير هذه المواد في السوق؟! ونحن نعرف والسيد بوكروح وزير التجارة على علم بأنه في إطار اقتصاد السوق وحرية التجارة الخارجية مسموح لكل مستثمر له أموال أن يستورد الحديد والإسمنت ولكن نفس هؤلاء المستثمرين سُمح لهم باستيراد الموز وتوفيره في الأسواق حتى أصبح عرضه أكثر من الطلب عند المواطنين وانخفض سعره في وقت أصبح عرض الإسمنت ناقصا أما الطلب فقد زاد!

إن الأساس ليس في برنامج الإنعاش الاقتصادي ذاته إنما في التنمية الوطنية كلها، إذ لا يوجد مجال لاستثمار الخواص ولا لاستثمار الدولة عن طريق

المقاول يتكفل بـ 4 أو 5 مشاريع يبرم من خلالها صفقات ويلتزم بتحقيقها في المدة المتفق عليها، ولكن لما نرجع للإنجاز لا نجد مواد البناء علما بأن قدرة المقاول وإمكانياته محدودة فهو لا يملك سوى نقالة وجرار وهكذا سيصيبه اختناق ولا يستطيع تحقيق تلك المشاريع في وقتها المحدد، ومنهم من ينهي عمله ويتمكن من تقديم (la réception du projet) ولكنه يواجه مشكلا آخر وهو عدم أخذه لأجره مما يجبره على بيع العربة والجرار ويدخل بيته وهكذا تنقص قدرة الإنجاز! هناك مشكل آخر، عندنا 12 أو 13 مصنع إسمنت على المستوى الوطني، كم هي نسبة طاقة الإنتاج بها؟ وهذا السؤال لا يمكن أن يجيب عنه وزير التجارة فقط، نتساءل هل طاقة إنتاج مصانعنا تسير في حدود 50% أو 60% أو 40% أو 30%، أو كان لا بد على الأقل أن نقيم إن كان لهذه المصانع طاقة إنتاجية تقدر بـ 30% وبالتالي يمكن أن نعرف مسبقا كم نستخرج من منتج الإسمنت في العام ليصل إلى السوق، نفس الشيء فيما يخص مركب الحجار، يمكن أن نعرف مسبقا كم سينتج لنا من الحديد وبالتالي فإن تحكنا في السوق الوطني يمكن أن نوجه المستثمرين على الأقل إن لم أقل التحكم فيهم وإلا نوعيهم أو نشجع مستثمرين آخرين حتى نكون السوق في هذه الفترة أو المرحلة، إن أردنا أن نتطلق التنمية الوطنية وينتعش الاقتصاد الوطني فلنبدأ بالبناء وكما يقال: «إن كان أساس البناء سليما يكون كل شيء سليما».

وعليه لا بد من توفر الإمكانيات والتجنيد للبناء، وفي النهاية لا بد من التغطية الإعلامية لتشجيع كل من يعمل، فإن كان هناك حملة لتغطية إعلامية فسنشجع الناس الذين يعملون وسنتابع الإنجازات وفي نفس الوقت نكشف عن النقائص والسلبيات والعيوب.

في الخلاصة، لدي سؤال سيدي الوزير، ماهي الإجراءات المتخذة - حسب الإمكان - لأن الكثير من الأسئلة لا تخص قطاع التجارة فقط، فما هي إذن الإجراءات المتخذة أو التي تنوون اتخاذها في المستقبل لتوفير هذه المواد في السوق الوطني حتى يكون العرض أقوى من الطلب ويكون هناك تجاوب مع احتياجات التنمية الوطنية سواء فيما يخص الإسمنت

المستورد أو المنتج محليا؟
ماهي الإجراءات التي من خلالها نشجع ونقوي طاقة إنتاج مصانعنا (L'extention des capacités de production de nos cimenteries)?
وفي نفس الموضوع كنا قد أبرمنا في المدة الأخيرة عقودا للشراكة مع الأجانب بالنسبة للحجار، فهل هناك تحسين وتقوية في الإنتاج، بمعنى آخر، ماهي الإجراءات المتخذة لاستيراد الحديد بقوة حتى يكون لدينا اكتفاء في السوق الوطني؟

هناك سؤال أيضا موجه لقطاع التجارة، ماهي الإجراءات المتخذة كي نضمن بها طريقة عادلة في تحديد الأسعار مابين المقاولين الوطنيين الجزائريين والمقاولين الأجانب؟

المقاولون الجزائريون يشكون من الإدارة إذ تقيم هذه الأخيرة المتر المربع الواحد بـ 18 ألف دينار في حين تمنحه للشركات الأجنبية كالصينية بمبلغ 22 ألف دينار! شكوى المقاولين الجزائريين مشروعة ومع هذا طبعا ماهي الإجراءات المتخذة لتقوية قدرة الإنجاز وقدرة الرقابة؟

لدينا مدير في الأشغال العمومية على مستوى الولاية ولكن المديرية تفتقر إلى الإطارات التقنيين وكذلك (CTC) بدوره يفتقر إلى الإطارات التقنيين وفي المقابل نجد عددا هائلا من المهندسين والتقنيين السامين المتخرجين من الجامعات بدون عمل! هذا فيما يخص السؤال الثالث.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد مصطفى بودينة، هل انتهيت من طرح السؤال؟

السيد مصطفى بودينة: ليس بعد، لدي خمسة أسئلة أخرى..

السيد رئيس الجلسة: إذن اختصر قليلا، لأنك استنفدت المدة المحددة لك منذ عشر دقائق، تفضل.

السيد مصطفى بودينة: طيب، بارك الله فيك. فما هي الإجراءات المتخذة بصفة عامة بين كل الوزارات

تقدر احتياجات الاستهلاك الوطني من الإسمنت الرمادي وحديد الخرسانة (Rond à béton) حسب مرصد مواد البناء المقام لدى وزارة السكن والعمارة بـ:

– الإسمنت الرمادي: 11,9 مليون طن في السنة؛

– حديد الخرسانة: 01,3 مليون طن في السنة.

من جهة أخرى يقدر العرض الناتج عن الإنتاج الوطني بـ:

– الإسمنت الرمادي: 8,4 مليون طن في السنة.

– حديد الخرسانة 220.000 طن في السنة.

كما تفضلت السيد مصطفى فإن وحدات إنتاج الإسمنت تقدر بـ 12 وحدة واستعمال القدرات بها حوالي 50% إلى 55% أو 60% في أكبر تقدير. هذا بالنسبة للمعدل الوطني (Le taux d'utilisation des capacités instalées donc il y ressort d'un déficit)

هناك عجز بين الإنتاج والطلب وهذا معروف وذلك من الأسباب التي جعلت الدولة تبحث عن إمكانية فتح قطاع إنتاج الإسمنت للخصخصة وذلك لكي نرفع من استعمال القدرات ولكي نسمح لاستثمارات جديدة عبر مستثمرين استراتيجيين باستطاعتهم المجيء. هؤلاء هم منتجون عالميون معروفون وهذا ما جعل الدولة تبحث عن كيفية لفتح رأسمال شركات إنتاج الإسمنت.

وبالتالي يقدر العجز الهيكلي للعرض بـ 3,5 مليون طن في السنة بالنسبة للإسمنت الرمادي وأكثر من مليون طن لحديد الخرسانة وهذا شيء مدهش!

عدم التوازن بين العرض الوطني والطلب الحقيقي للمستعملين يعرض عن طريق الواردات هذا العجز في العرض إزداد حدة خلال سنة 2002 بسبب:

– العجز الهيكلي للعرض المحلي؛

– التدبذبات الدورية للإنتاج بسبب التوقعات التقنية اللازمة لصيانة معدات الإنتاج؛

– إنتعاش نشاط البناء الناتج عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وبرامج السكنات التي تمت انطلاقها في إطار عملية البيع بالكرأء (Le programme de location-vente) زاد عليه الطلب في استعمال الإسمنت.

– صلابة العرض (La rigidité de l'offre) على مستوى السوق العالمية المنجزة عن عمليات الشراء الكبيرة

التي ذكرتها لكي يكون هناك تكامل لأن الولاة- ميدانيا - في حاجة إلى إجراءات متكاملة وتجنيد من طرف كل هذه الوزارات.

أنهيت طرح الأسئلة، عفوا للسيد وزير التجارة لكون الأسئلة ضمت سؤالين موجهين إلى وزارة التجارة ولكن أؤكد أن هناك ارتباطا بالموضوع والمشكل فيه عدة جوانب فلا نستطيع أن نتكلم عن سعر الإسمنت أو فقدان الإسمنت والحديد ونهمل كل الجوانب الأخرى التي تعرقل نفس البرنامج. هذا ما أردت قوله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة فليفضل.

السيد وزير التجارة: شكرا سيادة الرئيس، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين. مجددا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية اسمحوا لي أن أشكر جميع أعضاء المجلس الأفاضل وخاصة أولئك الذين لديهم اهتمام خاص بقطاع التجارة.

أما فيما يخص السؤال الشفوي الذي تقدم به السيد مصطفى بودينة والمتعلق بتسويق وعرض مواد البناء وخاصة الإسمنت والحديد فيمكن القول مايلي:

1 – إن اختيار اقتصاد السوق المبني على حرية التجارة والصناعة قد انجرت عنه مسؤوليات جديدة لوزارة التجارة تختلف عن تلك الممارسة سابقا.

وعليه، فإن دور وزارة التجارة يتمثل حاليا، في تعزيز المنافسة في سوق السلع والخدمات، ضمان مصداقية وشفافية المعاملات، تنظيم النشاطات التجارية وحماية مصالح المستهلكين وكذلك الاقتصاد الوطني عن طريق المراقبة لنوعية المنتوجات المقدمة للاستهلاك والمعاملات التجارية.

أما بخصوص الانشغالات المطروحة حول تمويل (Rond à béton) بالإسمنت الرمادي وحديد الخرسانة ونظام الرقابة الموضوع لهذا الغرض، فإنه يمكن إعطاء التوضيحات التالية:

التي قامت بها بعض البلدان ذات الاستهلاك الواسع والتوقف عن الإنتاج الذي عرفته بعض وحدات الإنتاج في روسيا.

لاجتياز وضعية الندرة التي عرفتها السوق الوطنية للإسمنت الرمادي وبدرجة أقل حديد الخرسانة خلال السنة المنصرمة، تم اتخاذ عدة إجراءات بحيث يمكن أن نذكر على الخصوص:

– اللجوء إلى برامج تكميلية (الإستيراد) من الأسواق الخارجية من طرف مؤسسات الإسمنت العمومية؛

– عمليات إعادة تأهيل وتجديد الآليات من أجل تحسين مردودية وحدات الإنتاج التي تتوفر على إحتياجات إنتاجية؛

– الدخول في الإنتاج لمصنع الإسمنت بالمسيلة (هو مشروع جديد)، المنتظر خلال سنة 2004 بقدرة 1,8 مليون طن ليصل فيما بعد إلى 3,6 مليون طن خلال سنة 2005 إن شاء الله؛

– مراجعة المخطط الحالي لتسويق الإسمنت من أجل وضع حلقة قصيرة للتوزيع من شأنها ضمان تقريب مراكز الإنتاج من المستهلكين المحتملين.

أما بخصوص السؤال المتعلق بضمان مراقبة السوق لوضع حد لندرة هذه المواد والتجاوزات المفرطة في تحديد أسعارها،

يجب الإشارة بأن صلاية العرض المسجلة خلال السنوات الأخيرة نتجت عنها توترات في توزيع هذا المنتج وتطبيق أسعار باتجاه الارتفاع على أساس هذه المعايين، تم إعطاء التعليمات لمصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة للقيام بتحريات من أجل معاقبة عمليات المضاربة وكل ما يخل بمصالح المستعملين.

لقد شملت التحقيقات التي أجريت خلال السنتين الفارقتين على السواء، كلا من مؤسسات الإنتاج والتوزيع وكذلك المعبؤون والمقاولون الخواص.

ونتجت عنها المخالفات المتعلقة:

– بعدم الفوترة وإصدار فواتير غير مطابقة؛

– بالمعاملات التجارية غير الشرعية (البيع بالمصاحبة والتميز، رفض البيع)؛

– بالبيع على الحال للإسمنت غير المعبأ والموجه للتوضيب؛

– بالغش في الميزان؛

– عدم امتلاك السجل الجاري؛

– عدم وجود الوسم الإعلامي على الأكياس (غياب المعلومات الإجبارية وخاصة تعريف المنتج أو الموضب)؛ مكنت هذه المعايينات من تحضير ملفات للمتابعة القضائية ضد هؤلاء المخالفين.

يتبين من خلال المعطيات الأولية بأن العقوبات الصادرة عن السلطات القضائية غير ردعية وفي أغلب الأحيان دون الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها في الأمر المتعلق بالمنافسة المقدر بـ (5000 دج) مما ينجر عنه الحد والإبطال من مفعول وظيفة الرقابة. تصبح الرقابة بدون مفعول عندما يتقدم الملف للعدالة والعقوبة بهذا الشكل 5000 دج.

إضافة إلى الجانب القمعي، فإن مصالح وزارة التجارة قد بادرت بأعمال تحسيسية تجاه مختلف المتدخلين.

ومن هنا، قدمت توصيات إلى مؤسسات الإنتاج من أجل وضع حد لعمليات المضاربة وذلك عبر:

– تطهير ومتابعة ملفات الزبائن؛

– التنسيق بين مصانع الإسمنت والمؤسسات العمومية للتوزيع من أجل تجنب منح عدة حصص لنفس الزبون؛

– توقيف توزيع الإسمنت غير المعبأ بالنسبة لتجار التجزئة.

– التنسيق مع مختلف المصالح التقنية (مديريات العمران، مكاتب الدراسات) من أجل تحديد الاحتياجات الحقيقية للمقاولين ووضع حد للبيع عن طريق المضاربة.

أما فيما يتعلق بإعلام المستعملين، قامت نفس المصالح عبر إعلانات صحفية، متبوعة بإنذارات إلى مختلف المتعاملين، تحثهم على ضرورة احترام الالتزامات المرتبطة بالوسم وتقديم المنتج.

لقد تجسدت هذه العملية بالتكفل الفعال من طرف منتجي مواد التغليف، للمواصفات المرتبطة بالتعريف بالموضب، بمعيار المنتج وكذلك وزن الكيس.

إن تحريات مصالح الرقابة سوف تستمر في إطار حدود صلاحياتها بحيث أن السلطة الحقيقية للعقوبة

الرقابة؟! . أخذنا تجربة من الموز (La réglementation du marché) الناس، نادت جماعة بإخفائه بغية رفع الأسعار في حين جاءت جماعة أخرى ببواخر محملة بالبضاعة فأصبحوا يتسابقون لإخراج مخزونهم (Il faut organiser la concurrence entre les importateurs) إذا كان المستوردون يلعبون لخسارة الدولة فيليب بالدولة أن تلعب لخسارتهم والمهم ألا تخسر الدولة ولا الشعب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى بودينة والكلمة الآن للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التجارة: شكرا سيادة الرئيس. قبل الرد على هذا السؤال - وهذه قبل شهر لأن البرمجة ليست تابعة لنا - طلبت مقابلة مع مسؤول عن (La S.G.P ciment) لتبادل الآراء حول هذه القضية التي تشغل بالنا جميعا وتعتبر كخطر على إنجاز برنامج الإنعاش الوطني. إن كان ما قلته حقائق ولكن - ربما - لا بد أن نجتنب بعض التسهيلات، مثلا لما نقارن بين منتج الموز ومنتج الإسمنت!

إستيراد الموز، كم هي قيمة استيراد الموز بالنسبة للمستورد؟ هي حوالي 1 فرنك فرنسي للكيلوغرام الواحد وربما أقل، هكذا يباع في السوق، فعندما ينخفض سعر الموز يصل إلى 70 دج أو 80 دج ولا ننسى أننا قلنا بأن كلفته لاتصل إلى 10 دج، إذن فهامش الربح معتبر وكبير.

أما بالنسبة للإسمنت فإنه بالنظر إلى العرض العالمي، هناك مؤسسات منتجة في روسيا مثلا، وقد أشرت إليها ولكنها أغلقت نظرا للصعوبات التي تلقتها فأصبح استيراد الإسمنت غير مربح ولهذا فمستوردو الإسمنت في الظروف الحالية وبالنظر إلى سعر تكلفة الإسمنت المحلي وتكلفة الإسمنت المستورد لا تدفع أي أحد إلى الاستيراد ولا بد من التذكير أن من كانت تستورد أكثر هي الشركات العمومية المنتجة التي كانت تكمل إنتاجها بالاستيراد.

إذن بإمكاننا القضاء على هذا العجز الهيكلي المتواجد منذ سنوات وذلك بفتح وتحسين آليات

من اختصاص الجهات القضائية. وفي الأخير، يجب التذكير، بأنه طبقا لأحكام المادة الرابعة (04) من الأمر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة، تبقى أسعار المنتوجات والخدمة حرة. شكرا سيادة الرئيس وشكرا للسيد مصطفى بودينة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير والكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة، تفضل.

السيد مصطفى بودينة: شكرا سيدي الرئيس. أشكر الأخ الوزير على التوضيحات والمعلومات التي أفادنا بها من خلال تدخله، ولكن أركز على المشكل الذي يبقى مطروحا، ولقد سجلت ما ذكره السيد الوزير.

تتأثر سوقنا من خلال السوق العالمية، فهذه المادة نفذت في السوق العالمية، ولم يصل إلينا إلا القليل منها ولكن هل من حل لهذه المشكلة لأن الوضع خطير بالنسبة للتنمية في المستقبل. ماهي الوسيلة لحل هذه المشكلة سواء بتقوية إنتاجنا الوطني وقد تحدث الأخ الوزير عن مركب الإسمنت في المسيلة الذي سيفتح قريبا وربما هو غير كاف خاصة إن بقيت نسبة إنتاج مصانعنا 50% إلى 60% وبالتالي يبقى دائما الإسمنت مفقودا في السوق، خاصة إن كان الطلب على مستوى السوق العالمي في تزايد قوي. إذن لا بد أن نفكر في الحل مستقبلا في إطار الشراكة والاستثمار، فلا بد أن نفكر في الشراكة لخلق مصانع أخرى للإسمنت ولكن يبقى مشكل الحديد مطروحا لأن إنتاج الحجار لا يكفي. ماهو الحل إذن بالنظر إلى السوق الوطني؟ هذا هو السؤال المطروح.

هل نحن قادرين على التحكم في السوق الوطني خاصة ولدينا سوقان، سوق رسمية وسوق غير رسمية، علما بأن هذه الأخيرة هي الغالبة، حتى وإن استطعنا التحكم في السوق الرسمية، تبقى السوق غير الرسمية هي المتحكمة في

سير الأمور. (Le marché parallele)

في الصيف الماضي بعض الإسمنت كان موجودا ولكنه اختفى والهدف من ذلك رفع الأسعار. هكذا هي التجارة في بلادنا وهكذا هي حرية السوق ولكن أين

أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد، يطيب لي أن أطرح عليكم سؤالاً شفوياً في موضوع مخزون المياه في الأحواض الجوفية بالصحراء الجزائرية، مشيراً في مقدمته إلى قساوة الطبيعة وصعوبة المناخ بالصحراء التي استطاع الأجداد رحمهم الله التكيف مع تقلبات أوضاعها والرضا بالعيش في ربوعها بين الخيمة والواحة والقصر يستمدون ماءهم من آبار وفقارات وسدود أنجزوها بسواعدهم وهي ماثلة للعيان في وادي ميزاب ونواحي توات وغيرهما، تشهد على عبقريتهم في الحفاظ على ما تجود به السماء وتبرز إبداعاتهم في تنظيمه وطرائق توزيعه بين حاجيات الإنسان والحيوان والنبات. لكن في عهد البترول تغيرت الأوضاع والأحوال فطويت الخيمة وأهمل البعير وصارت الإمكانيات التقليدية لاستخراج المياه السطحية عاجزة عن توفيرها من حوض الأليبيان لسد حاجيات التوسع العمراني والنمو الديمغرافي بالإضافة إلى اتساع رقعة الفلاحة والصناعة، الشيء الذي جعل الأنظار تتجه كلية إلى برنامج وزارة الموارد المائية المتعلق بالاستغلال الأمثل لتساقط الأمطار وتحتية مياه البحر وتفعيل تنظيم التوزيع وترشيد الاستهلاك، ذلكم البرنامج وتلكم الاهتمامات قد تابعها المواطنون في جنوب البلاد وشمالها باهتمام بالغ وهم يتطلعون إلى استراتيجية وطنية متكاملة يعم نفعها والاستفادة منها عبر سائر جهات الوطن حاضراً ومستقبلاً.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة الحضور، لقد بينت دراسات حديثة العهد محدودية كمية المياه الجوفية التي تشكل مخزون حوض «الأليبيان» وأشارت إلى عدم تجديدها طبيعياً وهو الشيء الذي أكد صحة ملاحظات ومشاهدات الفلاحين في السابق على انخفاض تدفق المياه على وجه الأرض في آبار وصار في أخرى لا يستخرج إلا بالمضخات وهذا الانخفاض يتراوح حسب المناطق من 10 أمتار إلى 50 متراً وذلك منذ سنة 1950 إلى نهاية القرن العشرين. وعلى سبيل المثال فقد انخفض مستواه من 20 متراً إلى 30 متراً بمنطقة وادي ريغ وورقلة ومن 5 أمتار إلى

الإنتاج في هذه المؤسسات المنتجة (Les 12 cimenteries). وإذا منحناها فرصة بتدعيم قدرات إنتاجية إضافية جديدة فستصبح تغطي الاحتياجات المألوفة المعروفة والاحتياجات الاستثنائية لأنه لدينا (Deux programmes de relance et le programme de l'AADL) العشرات من السكنات. إذن تبقى (La régulation du marché) من خصوصيات الدولة ووزارة التجارة وهذا انشغال يومي. لكن يبقى ذلك في إطار اقتصاد السوق وليس معنى ذلك أن الدولة لا بد أن تترك مسؤولياتها ولكن هناك حدوداً لتدخل الدولة فلا يمكن للدولة أن ترغم مؤسسة عمومية أو خاصة لتستورد الإسمنت، بمعنى ليست لدينا كيفية لنقول لهم ذلك. الكيفية الوحيدة هي (Les incitations) لا بد أن نعطي تحفيزات للمستورد لجلب الإسمنت من الخارج.

أما مشروع المسيلة فهذا مشروع أجنبي خاص (Un investissement direct étranger) وأعطت الدولة من أجل تحقيقه في المستقبل القريب تحفيزات قوية وإعفاءات لمدة عشر سنوات وربما إذا تحقق المشروع الذي قامت به شركة أوراسكوم في الآجال المنتظرة سنتنقص الحاجة إلى الاستيراد أكثر فأكثر.

إذن بهذا المشروع وبرفع قدراتنا الإنتاجية في مستوى آخر لتغطية الاحتياجات ربما سنصبح نصدر الإسمنت.

حاولت أن أجيّب على الجوانب التقنية. أما إن كانت هناك مؤامرة سياسية أو غيرها فالله أعلم ولا أستطيع الإجابة عنها وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: طبعاً، هذه لا تعنيك السيد نور الدين، المؤامرة السياسية لا تدخل في السؤال. شكراً للسيد الوزير ننتقل الآن إلى السؤال التاسع والأخير وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جبريط، عضو مجلس الأمة لتوجيه سؤاله الشفوي إلى السيد وزير الموارد المائية، تفضل مشكوراً.

السيد محمد جبريط: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الأمين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة

مكعب بليبيا، علما أن هذه الكميات المستغلة تضاعفت منذ 1980، مما أدى إلى انخفاضات هامة تصل إلى أكثر من 70 مترا ببعض المناطق مثل ورقلة، حاسي مسعود والوادي.

انشغالاتنا اليوم، وقد عبرت على ذلك في سؤالكم، هو كيف نتوصل إلى تحديد الموارد الممكن استغلالها لضمان تنمية المنطقة دون أن نخاطر بديمومتها.

وحتى نتمكن من وضع تصور واضح لهذه الانشغالات، قمنا بإرساء فضاء تشاوري بيننا وبين أشقائنا في ليبيا وتونس من خلال مرصد الصحراء والساحل (OSS) بهدف دراسة تحديث وتقييم وضعية هذه المياه المشتركة. هذه الدراسة التي تم إعداد المرحلة الأولى منها في ديسمبر 2002، سمحت بوضع بنك معلومات أولا والتوفر على نموذج رياضي تشابهي (Modèle mathématique de simulation) وهذا الأخير يمكننا من تنفيذ احتمالات عديدة يتم تحليلها وإعادة تكييفها وفقا لآثارها المحتملة، مثل الانخفاضات الهامة في عمق الطبقات ومخاطر تدهور نوعية المياه كذلك، كما يتضمن النموذج المذكور في تشابهيته كل الانشغالات التي عبرت عنها والخاصة بالتنمية المستدامة للمنطقة مثل الإبقاء على الآبار الأرتوازية والحفاظ على النظام التقليدي لحبس المياه والسقي (الفقارة) والمحافظة كذلك على جودة المياه المحاذية للشط... إلخ.

وفي هذا الإطار، قمنا بما يلي:

1 - تحديد مناطق ذات قدرات هامة خارج نطاق التدخلات (شمال شرق تيميمون - غرب غرداية - جنوب غرب المنية).

2 - تحديد مناطق ذات انتشار محدود على مستوى التأثير الجهوي (أرار - عين صالح - المنية - تيميمون).

3 - تحديد مناطق حساسة أين يجب أن نقوم بتحديد الاستغلال وحتى تقليصه في بعض الأماكن (الوادي - حاسي مسعود - بسكرة).

ويشكل هذا النموذج بالنسبة لنا أداة عمل ضرورية لتوجيه عملياتنا في تنمية الجنوب، وسوف نستعمله فيما يلي:

(1) - إنشاء أي تنقيب أو تنمية مناطق فلاحية.

10 أمتار بمنطقة غرداية، وهذا يعني الدخول مبكرا في مرحلة العد التنازلي لهذا المخزون بمقياس الأمتار وتعداد السنين.

أمام ذلك النزيف أرى كما ترون أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار نصيب الأجيال اللاحقة من هذه الثروة وهو ما دفعني إلى طرح السؤال التالي، وأستسمحكم على طول مقدمته.

السيد وزير الموارد المائية المحترم، ماهي النظرة المستقبلية والخطط المرحلية لاستمرار تدفق المياه بالصحراء أمام انخفاض مستواها في الأحواض الجوفية عموما و«الأليبيان» بصفة خاصة وهو الحوض الذي تركز عليه معظم الزراعات الحديثة بالمنطقة؟ وبالتالي وضع الأسس الكفيلة لاستمرار الأمل في الحياة على أديم الصحراء الجزائرية المترامية الأطراف بعد نفاذه لا قدر الله.

شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا لكم السيدات والسادة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد جبريط والكلمة الآن للسيد عبد المجيد عطار، وزير الموارد المائية، تفضل.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد محمد جبريط لاهتمامه بموضوع المياه الجوفية المتواجدة في جنوبنا الشاسع وأود بهذا الخصوص أن أجييب على انشغالكم الكبير حول نصيب الأجيال القادمة من هذه المياه مستقبلا.

إن مخزون المياه الجوفية جد معتبر لكنه غير قابل تماما للتجديد، وكما لاحظتم ذلك فإن الاستغلال المكثف لهذه المياه بدأ منذ خمسين سنة لتلبية احتياجات الري الزراعي وتزويد سكان المنطقة بالماء الصالح للشرب.

فكما تعلمون، هذا النظام المائي الصحراوي مشترك بين الجزائر وليبيا وتونس وهو معترف به ومستغل على مستوى آلاف النقاط المائية أو الآبار، حيث تبلغ نسبة المياه المستغلة بالجزائر 1,5 مليار متر مكعب سنويا و540 مليون متر مكعب بتونس و250 مليون متر

المساعدة في أخذ القرار في أي مكان وأي زمان.
أشكركم على حسن انتباهكم والسلام عليكم ورحمة
الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير والكلمة
للسيد محمد جبريط، تفضل.

السيد محمد جبريط: شكرا سيدي الرئيس. شكرا
معالي الوزير على هذه التوضيحات الشافية والكافية
والتي كان ينتظرها المواطن في جنوب البلاد وفي
مقدمة المواطنين الفلاحون ومربو الماشية.
موضوع السؤال المطروح كنت قد طرحته على الكثير
من الفنيين الجزائريين لكن ليست لهم الشجاعة
الكافية ليقولوا لنا ما سمعناه اليوم من سيادة الوزير
وهو أن الحوض المتكون من المياه الجوفية المسمى
بحوض الألبينان غير متجدد والشيء المهم هو أن
حكومتنا ودولتنا أخذت الموضوع بعين الاعتبار وملمة
به وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى سياسة الحكومة في هذا
المجال فشكرا لكم معالي الوزير، وشكرا لكم سيدي
الرئيس والسيدات والسادة الحضور.

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة للسيد عبد
المجيد عطار.

السيد وزير الموارد المائية: ليست لدي من ملاحظة
سوى أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك وشكرا لكم جميعا،
الإخوة حبيب دواقي، محمد بوديار، صالح بوتلحيق،
منير فوار، لزهارى بوزيد، بوجمعة صويلح، مصطفى
بودينة، محمد بوشكير ومحمد جبريط لتأمينهم لدور
الرقابة البرلمانية وكذا لاهتمامهم بمتطلبات الاقتصاد
الوطني وانشغالات وحاجيات المواطنين. نشكر أيضا
الحكومة التي تولي نفس الاهتمام لتلك الانشغالات
وهي ممثلة بالسيد نور الدين طالب، وزير العلاقات مع
البرلمان وعبد المجيد عطار الذي أجاب على ثلاثة
أسئلة وهذه تكلمة متجانسة مع ما أديتموه ليلة أمس

(2) – الدراسة الاجتماعية – الاقتصادية التي ستنتقل
قريبا والمتعلقة بالتحويلات الممكنة (جنوب-شمال).
(3) – الدراسات الخاصة بالتحويل لتزويد تمنراست
انطلاقا من عين صالح.

هناك عمليات أخرى كذلك تهدف إلى المحافظة على
موارد هذه المنطقة تمّ الشروع فيها:

(1) سد كل آبار البترول التي تشكل خطرا على الطبقة
المائية والبيئة على حد السواء.

(2) تطهير الوادي وورقلة والتي يرجع سبب الظاهرة
إلى الاستغلال المبالغ للمياه لأغراض زراعية.

(3) وضع عدادات الماء للتحكم في الاستهلاك لأن
الكميات الممنوحة تقدر بـ 500 لتر يوميا لكل نسمة،
وهذا يفوق بكثير المستوى المقبول.

(4) تعميم وسيلة السقي بالقطرة (Goute à goutte)
، في إطار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك
بهدف تقليص الاستهلاكات الزراعية.

وهكذا فإن مراقبة ومتابعة مستوى الطبقة تتكفل به
الوكالة الوطنية للموارد المائية، من خلال المديرية
الجهوية بأدرار وبورقلة.

هناك عمليات أخرى كذلك مقررة أو شرع فيها:

(1) إعداد نموذج لتسيير منطقة بسكرة (بداية من
شهر جانفي 2003)؛

(2) إعداد نموذج لتسيير منطقة توات – قورارة
وتيديكالت (بداية من شهر ماي 2003)؛

(3) دراسة منطقة الشطوط (في السداسي الثاني
لسنة 2003).

إن الإنشاء الحديث لوكالة الحوض الهيدروغرافي
(L'agence de bassin hydrographique) للصحراء
سيكون لها أثر إيجابي على تسيير الموارد المائية بهذه
المنطقة من خلال مهام التنسيق والتحسيس المنوطة
بهذه الوكالة والتي تعتبر لجنة الحوض التابعة لها (نوع
من مجلس الإدارة) (Conseil de direction) والمكوّنة من
ممثلي الإدارة والمجتمع المدني برلمانا جهويا للماء.

وعلى المستوى الدولي، تم إنشاء آلية تشاور بين
الجزائر وتونس وليبيا، بالتعاون مع مرصد الصحراء
والساحل، يسمح بمتابعة الموارد المشتركة من خلال
وضع شبكة قياس الضغط للملاحظة وإعداد أدوات

في الحصة المتلفزة «مع المجتمع» وأنتم مشكورون على توفيقكم، ونور الدين بوكروح بسؤالين والسيد الطيب بلعيز ومحمد ترباش ومصطفى بن بادة والسيد رشيد بن عيسى، كلهم مشكورون، ونشكر كذلك الصحافة الوطنية على متابعتها لأعمال المجلس وتغطيتها لهذه الجلسة ولنا أسئلة شفوية أخرى تأجلت وأخرى وردت أخيراً سندرجها عن قريب إن شاء الله في جلسة أخرى ستخصص لهذا الغرض. أشكر الجميع والله ولي التوفيق. يستأنف المجلس أشغاله لاحقاً وترفع الجلسة والسلام عليكم.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة
الواحدة والأربعين زوالاً.**

ملحق

سؤالان كتابيان

من السيد محمد بوديار
عضو مجلس الأمة
إلى

السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة:

يطيب لي معالي الوزير أن أعرض عليه السؤال الآتي
بيانه:

لقد بلغ إلى علم سكان ولاية تبسة أن وزارتك
اقترحت في تراب بلدية دائرة بئر العاتر موقعا خاصا
لإنشاء مشروع معالجة النفايات الصلبة على مستوى
وطني، وقد أثار هذا الاقتراح قلقا لدى سكان هذه
المنطقة ناتج عن احتمال إحداث حالات تلوث مضررة
بالصحة والبيئة نتيجة لمعالجة هذه النفايات، خاصة
وأن هؤلاء السكان يعانون من التلوث (غبار متصاعد)
الناتج عن أشغال مركب الفوسفات القريب من مدينة
بئر العاتر والذي أدى إلى عدة إصابات مرضية تتعلق
بجهاز التنفس بالإضافة إلى حدوث أضرار واضحة
بالماشية.

والسؤال هو:

ماهي الأسباب والعوامل التي جعلت تراب مدينة بئر
العاتر كمنطقة مناسبة لإقامة مشروع معالجة النفايات
الصلبة وهل أن معالجة النفايات الصلبة بالقرب من
المدينة المذكورة مضر بصحة المواطنين وبالبيئة
بصفة عامة وما هي الضمانات والاحتياطات الواجب
توفرها لتفادي أي تلوث محتمل ناتج عن معالجة
النفايات؟

وتفضلوا، معالي الوزير بقبول فائق تقديرنا

تبسة، في 18 ديسمبر 2002
محترمكم الأستاذ بوديار محمد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

الأسباب الدافعة لإنشاء مركز الطمر التقني ببئر
العاتر/ تبسة وما أثر ذلك على الصحة العمومية والبيئة؟

إن هذا المشروع يندرج في إطار السياسة الوطنية
لتسيير النفايات، لا سيما في إطار المخطط الوطني
لتسيير النفايات الخاصة المنجز بوضع جرد وطني
للنفايات الصناعية الخاصة (جرد وتشخيص كل
أنواع منابع النفايات الصناعية الناجمة عن المؤسسات
على المستوى الوطني)، الذي انطلق في أكتوبر 2001.
بعد عملية أولى لإحصاء المواقع المحتملة المتوافقة
مع معايير وشروط اختيار مسبقة، وقع الاختيار على
موقع خاص؛ ألا وهو موقع بئر العاتر، الذي تم دراسته
جيدا والذي كان موضع العديد من الدراسات (دراسة
التأثير، دراسة الخطر، دراسة تكاليف النقل...).

إن هذا الموقع يستجيب لمعظم العوامل المشتركة
لاختياره، كما يقدم ضمانات لقدرة استقبال مركز طمر
تقني (CET) نموذجي للناحية الشرقية للبلاد:

– كمية الأمطار جد ضعيفة تقدر بأقل من 50مم/ سنة.
– البعد بالنسبة لمدينة بئر العاتر: على مسافة 14 كلم.
– لا يوجد آبار لتزويد السكان بالمياه الصالحة
للشرب، المياه الجوفية على عمق يفوق 270 متر.

– الموقع مدون في منطقة طبيعية غير مجهزة ملحقة
بوثائق العمران.

– الطبيعة وفوائد الموقع: موقع بدون نوعية أو
فائدة خاصة محصاة.

– نوعية ترابية وزراعية معدومة (أرض مصنفة
أرض بور).

– المنطقة غير زلزالية.

– المساحة المهيئة للمشروع: 200 هكتار بالتقريب.

– سهل المسلك (الدخول المباشر من الطريق
الوطني رقم 16) وعبر خط السكة الحديدية عنابة –
تبسة – بئر العاتر.

على مستوى الصحة العمومية والبيئة، فإن استعمال
الطمر التقني المراقب يعتبر وسيلة بالمعنى التام للتخلص
من النفايات الخاصة، وتسييرها بطريقة إيكولوجية
عقلانية.

بالفعل، فإن هذه التقنية للتخلص من النفايات الصناعية

الفيضانات، وسدود وسيطية لتحديد التجاوير والأدراج.

في إطار الرقابة والحراسة الذاتية، فإن مركز طمر النفايات سيجوز بمخبر لإجراء التحاليل النوعية اللازمة لتصنيف النفايات الصناعية الخاصة وكذا مختلف التحاليل الرقابية في مجال الماء والنفايات، المفروضة تنظيمياً.

وكإجراء وقائي لمراقبة النفايات يزود مدخل المركز بجهاز فيديو يسجل عبور الشاحنات على ميزان ذو منصة. توضع التسجيلات تحت تصرف مفتشية البيئة لمدة شهرين، ولضمان متابعة النفايات فإن شحن هذه الأخيرة نحو مركز بئر العاتر يجب أن يكون مرفقا بوثيقة حركة. وسيتلقى العمال تكويناً للمهام الخاصة بتسيير مركز طمر النفايات.

■ مرحلة الإنجاز:

سيتم تشغيل حوالي مئة (100) عامل خلال 24 شهراً.

■ مرحلة الاستغلال:

الفريق المعين لتسيير واستغلال المركز (39):

– مدير أو مسؤول

– العمال الإداريون (05)

– تقنيين مخبر (فريقين مكونين من ثلاثة) (03)

تقنيين لأخذ العينات والتحليل

– أعوان يدويين للنفايات (06)

– قياد آليات خاصة وعربات (04)

– صيانة، شراء، أمن، نظافة الموقع (10)

– تسيير وحدة تثبيت النفايات (03)

– حراسة ووزن النفايات عند دخول المركز (04)

زيادة على هذه المهن المباشرة، فإن مركز طمر النفايات خلال مرحلة الاستغلال (20 سنة على الأقل)، سيجلب عدداً من النشاطات وسيكون عاملاً لتنمية المنطقة وهذا بسبب الخاصية النموذجية للمركز (تربصات تطبيقية للجامعيين، زيارات الصناعيين، خبراء وطنيين ودوليين، ... إلخ).

لذا، فإن مشروعاً مماثلاً سيتم إنشاؤه بتونس، ويتمثل هذا الإنجاز في مركز معالجة النفايات الخطرة

الخاصة تضمن معالجة «تقنية» للنفايات وتستجيب لمعايير علمية مثبتة.

إن مركز طمر النفايات المذكور في هذا المشروع ليس عبارة عن مفرغة كما هو معروف، أين يتم التخلص من النفايات دون اتخاذ الإجراءات للتخفيف ومراقبة الآثار على الوسط وعلى صحة الإنسان.

النفايات المسموح استقبالها بالمركز نفايات صناعية خاصة نهائية، صلبة، معدنية وغير قابلة للتفاعل، غير متحولة وغير قابلة للذوبان.

الضمانات والاحتياطات لاجتناب أي نوع من التلوث الناجم عن استغلال مركز طمر النفايات التقني؟

مقارنة بالتقنيات البديلة الأخرى: معالجة فيزيائية – كيميائية، ترميد... إلخ، فإن طمر النفايات يعد أقل تكلفة. فعلى سبيل المثال فإن طناً واحداً من النفايات الصناعية يكلف:

– 80 إلى 110 أورو عند الطمر

– 120 إلى 180 أورو عند الترميد

– 200 إلى 350 أورو وأكثر عند المعالجة الفيزيائية –

الكيميائية.

كما أن مركز طمر النفايات يجب أن يكون مزود بجهاز غير نفاذ – صارف يسمح بالجمع المراقب لمياه الحلحلة الناتجة عن النفايات أو عن مياه الأمطار ويشكل ثلاث حواجز واقية:

– الحاجز الواقى الأول لمركز طمر النفايات: تعالج النفايات بالتثبيت الذي يتمثل في حبس المواد الملوثة التي تحتويها النفايات باستعمال روابط مائية (إسمنت أو روابط أخرى) في وحدة خاصة بهذه العملية.

– الحاجز الواقى الثاني يتمثل في جيولوجية الموقع.

– الحاجز الثالث يتكون من جهاز الخزن نفسه

(الطبقة النشطة).

جميع التيارات المائية (مياه الأمطار – مياه الحلحلة)

تجمع جاذبياً.

التسربات الممكنة تجمع عن طريق قنوات التصريف المشكلة والموضوعة فوق الطبقة الغشائية.

الثقل المائي يكون ضعيف جداً مما سيسمح من إزالة الأثر على الوسط المستقبل ومراقبة التجاوير بصفة مستقلة. تنشأ سدود محيطية، تضمن الوقاية ضد

ورغم الوعود التي قدمت فالأشغال لم تنطلق فيه بعد. ألفت انتباهكم إلى أهمية هذا الطريق من جهة، والحد من المآسي والأخطار التي يتعرض لها المواطنون فيه من جهة أخرى وعليه فإن صيانتته ستخفف لا محالة من الحوادث وتدعم نشاط المنطقتين الصناعيتين اللتين يربطهما هذا الطريق.

وعليه أطلب من معاليكم إفادتنا بالإجراءات التي اتخذت قصد صيانة هذا الطريق ومتى تنطلق الأشغال به؟

تقبلوا معالي الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام

الجزائر، في 27 جانفي 2003

محمد بوشكير

عضو مجلس الأمة

جواب الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

تفضلتم السيد عضو مجلس الأمة بطرح سؤال كتابي حول الطريق الولائي رقم 118 الرابط بين مفتاح والجزائر العاصمة الذي يعرف حركة مرور كثيفة وكان هذا موضوع سؤالكم الشفوي بتاريخ 30 سبتمبر 2001 وكان جواب الوزارة آنذاك بأن المشروع لم يحظ بموافقة المجلس الشعبي الولائي بالبلدية.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أفيد سيادتكم علما بأنه تم فعلا تسجيل المشروع على عاتق ميزانية ولاية الجزائر للسنة المالية 2002 في جزئه الواقع عند ملتقى الطريق الوطني رقم 61 نحو مفتاح، في المكان المسمى الجمهورية التابع لبلدية الكاليتوس.

وقد تم اعتماد ميزانية البرنامج في أفريل 2002، غير أن الإعلان الكلي للمناقصات الذي يهم مواقع أخرى قد تم إصداره بتاريخ 28/05/2002.

ومن الصدفة أنه تلا ذلك في شهر جويلية 2002، صدور المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المؤرخ في 24/07/2002 المتضمن القانون الجديد الذي ينظم الصفقات العمومية، مما دفع بالإدارة إلى القيام بإجراءات مواءمة جميع العقود (وهي عديدة) التي يسيرها مدير الأشغال العمومية مع القانون الجديد.

بمنطقة جرادو، بطاقة استقبال 85000 طن/ سنة لنفايات كل من محافظات سوس، موناستير، مهدية، قيروان، زغوان، نابل، بن عروس، وتونس العاصمة.

ويتكون هذا المركز من أربعة قواعد أساسية:

– قاعدة تحتوي على المبنى الإداري والمخبر

– قاعدة للمعالجة الفيزيائية الكيميائية والتصليب/

التثبيت

– قاعدة لخن النفايات وقاعدة للمرافق التقنية

(ورشات، صيانة...).

أخويا والوزارة تترقب زيارتكم والشرف لي أكبر بمقابلتكم.

الجزائر، في 27 فيفري 2003

شريف رحمانى

وزير التهيئة العمرانية والبيئة

من السيد محمد بوشكير

عضو مجلس الأمة

إلى

السيد وزير الأشغال العمومية:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ يوم 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يطيب لي أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي الآتي:

إثر عرض سؤالنا الشفوي على سيادة وزير الأشغال العمومية بتاريخ 13.11.2001 المتضمن الوضعية الحادة والمزرية للطريق الولائي رقم 118 الرابط بين الجزائر ومفتاح والذي يعرف حركة مرور كثيفة، ونظرا للأهمية الاقتصادية كونه يربط بين منطقتين صناعيتين هامتين ألا وهما مفتاح بولاية البلدية وواد السمار بالولاية الجزائر، وإثر ذلك أعطيت آنذاك وعود لصيانتته، غير أنه لم تتم صيانة سوى الشطر الخاص بولاية البلدية والذي يبلغ طوله 4,180 كلم أما الشطر الخاص بولاية الجزائر والذي يبلغ طوله 7,250 كلم

وفي هذا الشأن، تم تكييف عقد الأشغال وتم تسليم أمر الخدمة للانطلاق في الأشغال بتاريخ 18/01/2003. ونظرا لظروف الأحوال الجوية مؤخرا، ارتأت الإدارة تأجيل الأشغال إلى غاية شهر مارس 2003 في مدة لا تتجاوز 20 يوما.

الجزائر، في 22 فيفري 2003

عمر غول

وزير الأشغال العمومية

تصويب

وقع خطأ في ترتيب سطور الفقرة الثالثة من العمود الأول، الصفحة 28 من العدد التاسع من الجريدة الرسمية للمداولات من دورة الخريف الماضية، والرجاء قراءة الفقرة المذكورة كما يلي:

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الظهر.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

– السيد رئيس الحكومة.

– السيدات والسادة الوزراء

– السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني

– السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أود في البداية، زميلاتي زملائي ونحن نشرف...

(الباقي بدون تغيير)

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 04 صفر 1424 هـ

الموافق 06 أفريل 2003م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587